

وزارة الاعلام
السلسلة الاعلامية

هادي طعمه

Indra Aff
DS
70
17
6

الخارج العربي

في الاستراتيجيات الاستعمارية
والبريطانية خاصة

وزارة الاعلام
مديرية الاعلام العامة

الحاج العربي في السرايحيات المعمارية والبريطانية خاصة

هادي طعمة

مقدمة

في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها الامة العربية منذ سنة ١٩٦٧ خاصة ، وهي تجابه بصمود عظيم ومهيب ، هجمات الصهيونية المسعورة ومن ورائها قوى الامبريالية العالمية التي تدعمها وتمونها بكافة اسلحة الفتك والدمار ، تقف الثورة الفدائية - في الوقت نفسه - بمواجهة اقوى المحن والجرائم التي ترتكبها الرجعية المحلية العميلة وزمرتها المسلحة ، والتي لم يسبق لاية ثورة في العالم ان كانت مثل هذا الصراع الشرس والرهيب ، ومع كل هذه القوى المعادية والمستكبة . في هذه الظروف بالذات وقوى التحرر العربي التقدمي منهمكة في التصدي لكل تلك الهجمات الامبريالية الصهيونية ومؤامراتها الرجعية ، انبثقت بشكل بارز وحاد ، قضية الخليج العربي ومسألة تقرير (مصر) لاسيما بعد اعلان بريطانيا عن عزمها على سحب قطعاتها العسكرية منه ، فانصبحت الاطماع الاستعمارية الجديدة المتمثلة بشاه ايران وزمرته الرجعية العميلة في طهران ، سالكة الى حد كبير ، الخطوات التي اتبعتها الصهيونية في الاستيلاء على القطر العربي الفلسطيني . وذلك بارسال شراذم الايرانيين المرتبطين بسياسة الشاه ، للتغلغل في بلدان الخليج العربي والسيطرة على اهم قطاعاته الاقتصادية ، التجارية منها والزراعية - من الناحية - وللاستحواذ على حركة العمل فيه - من ناحية اخرى - عن طريق تهيئة الايدي العاملة المنافسة للعرب والمساعدة للقبول بالاجور الزهيدة التي توافق مطامع ارباب العمل ، سواء في الشركات الاستعمارية ام في مجالات العمل الاخرى التي تهيؤها رؤوس اموال البرجوازية الناشئة هناك .

ومثلما حدث في فلسطين اثناء وجود الاستعمار البريطاني فيها ، ان السياسة البريطانية كانت تورد عمليات المعصابات للصهيونية ترمها بالاسلحة ، وتزودها بالخبرات والمعلومات التي تمكنها من

السيطرة على بعض بقاع فلسطين وتمهيدا لاحتلالها بعد ان يتسلم اجلاء القوات البريطانية عنها ، فان السياسة البريطانية ما زالت هي ذاتها في الخليج العربي ، وان اختلفت شيئا ما عما حدثت في فلسطين من اعمال صهيونية مجرمة . الا ان الهدف يبقى واحدا في كلا المنطقتين . وهو تقديم بريطانيا لبلدان الخليج العربي - او بعضها على الاقل - هدية للاستعمار الجديد المتمثل بالرجعية - الايرانية وسياستها العدوانية . ليس فقط عن طريق تشجيع هجرة الايرانيين المنظمة الى هذه البلدان العربية ، وادعاء ايران بعائدة جزء منها . والتشكيك بعروبتها . بل ودفع هيئة الامم المتحدة الى القيام بالاستفتاء على ذلك - كما حدث ازاء البحرين خلال الاشهر الاولى من هذا العام ١٩٧٠ - واكثر من ذلك ، اقران حكم الشاه لتلك الادعاءات ، باستخدام القوة لفرض الاستيلاء على جزيرة (ابو موسى) وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ، والتي هي على صغرهما وقلة عدد السكان القاطنين فيها - تتمتع بموقع استراتيجي مهم في الخليج ، حيث يهيئ وجودها في عرض المياه وعند المدخل الشرقي للخليج ، ليجعلها بقعا وقواعد مهمة لممارسة الرقابة على سائر التحركات في هذه البقعة الحساسة من العالم .

ومع ان بلدان الخليج لم تشهد لحد الان اية عملية عصابات من جانب المهاجرين الايرانيين ، بقصد اجلاء الوجود العربي من هذه الامارة او تلك من امدادات الخليج ، كما وقع في فلسطين ايام الاحتلال البريطاني ، الا انها تواجه بجانب تلك التحركات الانفة الذكر ، مخططا ايرانيا تعدد المصالح الانجلو امريكية المشتركة ، على الصعيدين السياسي والعسكري ، بحيث يهيئ للامبريالية العالمية ، القضاء على احتمالات نشوب الثورة العربية في هذه المنطقة الاستراتيجية والمهمة من الوطن العربي ، وعلى امكانية تعريض المصالح الامبريالية للخطر المحقق في حالة تسلم حركة التحرير العربية لزام الامور في بلدان الخليج فتسترجع - من ثم - مصادر خبراتها وثرواتها الفزيرة من قبضة الاحتكارات الاستعمارية ترى ، هل ستشهد منطقة الخليج العربي ، حالة غزو مماثل لما حدثت في فلسطين ، قبل وبعد سحب بريطانيا لقواتها المتواجدة هناك ؟

هذا ما سنجيب عليه في الفصل الاخير من فصول بحثنا هذا .
وهذا الجهد المتواضع الذي اضعه بين ايدي القراء ، انما
هو محاولة للتعريف بأهمية و استراتيجية الخليج العربي من خلال
عمليات الاحتلال التي تعرض لها في الماضي القديم ، ومن خلال
حركة صراع الدول الاستعمارية ، منذ نشوء الاستعمار وحتى
الآن .

والى جانب ان هذا البحث هو في بعض منه ، حصيلة
المؤلفات المذكورة في الصفحة الخاصة بالمصادر ، فهو كذلك ، في بعضه
الاخر ، حصيلة دراسات كثيرة ظهرت في الصحافة العربية والاجنبية
اليومية منها واليومية ، خلال السنة الماضية والنصف الاول من
هذه السنة .

وهذه الدراسات محفوظة في قسم المعلومات (الارشيف)
بديوان وزارة الاعلام ، في الملف رقم ١ الضخم ، ورقم ٥ . هذا
علاوة على المعلومات الاخرى التي توفرت لدي اثناء المطالعات .
ثم ان هذا البحث الذي يخرج دون ما كنت
ارجو له ان يخرج فيه ، وقبل هذا التاريخ بالذات ، قد صادف
الكثير من المعوقات والمصاعب ، واسأد اقول
المصائب التي مدت اليه يدها فالتفت بعض هادته الرئيسية التي
استقيتها من تلك المؤلفات والدراسات ، كما طمست بعضا من
اسماء مصادرها . لهذا ، فلم أستطع - مع شديد الاسف - الإشارة
الى المعلومات المتبقية لدي من هذه المصادر ، فأضطرت الى الاكتفاء
بذكر مصادرها في الصفحة الخاصة بها ، واضعا اياها ضمن تسلسل
أهمية تزودي منها . فعملية .

المؤلف

مدخل في أهمية الخليج العربي قديمًا وحديثًا

إذا كان مركز الوطن العربي
الجغرافي الممتاز و ثرواته الوفيرة قد
جعلته منذ القدم العصور ، على
جانب كبير من الخطوة والاهمية في
عالم الحرب والسياسة والمواصلات
والحضارة ، بحكم وقوعه على مفترق
طرق عظيمة الاهمية ، فان منطقة
الخليج العربي التي تشغل مكانا
رئيسيا بين مجموع الاطراف
الستراتيجية للوطن العربي الكبير ،
تشكل احدى اهم تلك الاطراف ،
نظرا لكونها تسيطر - بنوع خاص -
على الطريق البحري الذي يربط بين
آسيا وافريقيا واوروبا •

واللقاء مياه الخليج العربي بمياه البحر الاحمر ، يؤلف ذراعين
طويلين يحددهما المحيط الهندي من الشمال ، وبحضنان شبه

الجزيرة العربية ، كما يلتقيان بأهم بحر داخلي في العالم " هو البحر الأبيض المتوسط .

وكما كانت منطقة الخليج بحكم موقعها هذا ، مهدا للنشاط الانساني الذي شمل - منذ قرون موعلة في القدم - كافة الميادين الحضارية والتجارية والثقافية والسياسية التي كانت معروفة يومئذ بين شعوب شرق آسيا وأفريقيا والعالم العربي . حيث كان سكانها - كما يقول أمين الريحاني - أول من رفعوا شراعا في البحار ، ومارسوا الملاحة وأنقروا علمها حتى أصبحوا الصلة بين الشرق والغرب ، كذلك كانت مسرحا للاطماع والغزوات الخارجية التي تعرضت لها هذه المنطقة عبر قرون عديدة ، ومن قبل أقوام مختلفة .

وفي القرن السادس قبل الميلاد ، شهدت أول هجوم فارسي واسع النطاق أدى الى احتلال الخليج في عام ٥٣٨ ق م .
والمصادر التاريخية التي تحدثنا - مثلا - (١) عن المنافسات السياسية بين الامبراطوريتين الكبيرتين اللتين كانتا قائمتين آنذاك وهما الامبراطورية الفارسية والامبراطورية اليونانية ، تحدثنا كذلك عن أنه حدث في القرن الرابع قبل الميلاد ، ان معطيات تلك المنافسة الضارية ، نبهت الاسكندر المقدوني الى الاهمية البالغة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي . وذلك حين قال في مجلس قواده : انني لا أستطيع تأمين مقامي في مصر ، اذا كانت للفرس السيطرة على هذه المنطقة البحرية .
واذا كان هذا القول يكشف لنا عن مدى أهمية منطقة الخليج العربي من ناحية موقعها الاستراتيجي ، وهو جانب واحد فقط من مميزات المنطقة ، فان هناك جانبا آخر يوازيه في الاهمية ، وهو الذي يتمثل لنا في الحركة التجارية الواسعة التي تمر عبر الخليج ، وما تدره على سكانه من أرباح كثيرة .
ويوضح لنا ذلك (نياركوس) قائد اسطول الاسكندر نفسه ، وذلك بعد الجولة الاستطلاعية التي قام بها في عام ٣٢٤ ق م . من مصب نهر الهندوس حتى بلغ شط العرب ، والتي استغرقت مائة

(١) فقد تعرض الخليج العربي قبل ذلك التاريخ ، الى غزوات عديدة . منها في عهد سرجون الاكدي سنة ٢٣٦٠ ق م ، ومنها على عهد سرجون الاشوري سنة ٧٢٢ ق م وابنه ستمغاريب في عام ٦٨٩ ق م . وقد تركزت هذه الغزوات على البحرين التي تحتل مكانة هامة في المنطقة .

وثلاثين يوما ، تنفيذا لاوامر الاسكندر ورغباته في احتلال الهند . حيث وضع ، تقريرا قيما عن اهمية التجارة بين بلاد البحر الابيض المتوسط ، والخليج ، وطريق الفرات ، في التجارة مع الهند ، ولعلنا لا نفيد كثيرا من ذكر أنواع السلع التي كانت تشكل أساس الحركة التجارية بين تلك الاقطار ، ابانئ القرن الثالث قبل الميلاد ، بالنظر الى كونها - وفقا لمقاييس القرن العشرين خاصة - قد فقدت قيمتها واهميتها التي كانت عليها يومذاك الا أن الشيء الذي لم يفقد قيمته في منطق هذا العصر ، بل لعله لم يكتسب اهميته الحقيقية الا فيه ، هو النفط الذي كان معروفا ، وأن لم يكن بهذه التسمية ، والذي أصبح في هذا القرن ، المحرك الرئيسى لمجلى الصناعة والحرب معا .

فقد تحدث عنه مؤرخو القرن الثالث قبل الميلاد ، ووصفوه بـ « السائل الاسود الذي يشمل المصاييح في بابل » . وتبعنا لتلك الاهمية التي تميزت بها هذه المنطقة من الوطن العربي ، فقد ظلت الاطماع منصبة عليها ، وظلت الحروب دائرة فيها .

فكما اقصى الاسكندر النفوذ الفارسي عن الخليج ليحل النفوذ الاثريقي محله ، استطاع الفرس بعد وفاته وخمول الذين جاؤوا من بعده ، أن يفرضوا سيطرتهم على المنطقة مجددا . ولكن الثورة التي قادها زعماء جزيرة هرمز ضد التسلط الفارسي ، مكنت سكان الخليج في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد ، من أن يستقلوا ببلادهم بعيدا عن السيطرة الفارسية وطفيانها .

ومنذ ذلك التاريخ ظلت منطقة الخليج العربي بعيدة عن النفوذ الاجنبي بكافة اشكاله ، مدة تزيد على الاربعة قرون متوالية . فقد حدث في عام ٢٢٠ م أن غزا الفرس ، أيام الامبراطورية الساسانية ، الشاطيء الغربي للخليج - وهو الشاطيء العربي - واقصوا حكام البحرين العرب ليجلوا مكانهم ابن الملك الساساني واليا عليها . ومن هناك انحدر الفرس الى عمان وبقيّة المناطق المتاخمة لها من الجنوب .

ومع مطلع ائقرن التالي ، أعاد العرب السكرة على المنطقة ، وأزاحوا النفوذ الفارسي منها ، وبسطوا سلطانهم عليها من جديد .

ولكن الهجمات الفارسية العاكسة والطامعة في الاستحواذ على مكانة وخيرات الخليج ، لم تنقطع الا في السنوات الاولى لقيام الدولة العربية الإسلامية ، حيث قوض العرب المسلمون ، الدولة الفارسية وأنهوا بذلك كل الاطماع الاستعمارية للفرس والتي ظلت خامدة على مدى ما يقرب من ثلاثة عشر قرناً متواصلة . ولم يتبها لها ان تظهر للوجود ، الا في السنوات القليلة الماضية ، حيث وجد متروك ايران وحكامها ، في ضعف العرب وتمزق قواهم ووقوع غالبيتهم تحت السيطرة الاستعمارية ، الظرف الملائم للاعلان عن النوايا الفارسية الاستعمارية ، رغم ان الساحل الشرقي للخليج والمنصل بالاراضي الايرانية ، كان الى زمن قريب في يد شيوخ القبائل العربية التي كانت تبسط حكمها فيها والتي ما زالت هناك .

وكثيرا ما كان يحدث تبادل الحكم بين تلك القبائل ، على هذه المنطقة أو تلك من الساحل الشرقي .
لقد ظلت بلدان الخليج العربي ، منذ التحرير العربي التام لها ، بعيدة عن كل شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية ، حتى مطلع القرن السادس عشر الذي شهد أولى البوادر الاستعمارية ، مع مجيء الغزو البرتغالي للبحرين في عام ١٥١٤ بقيادة (بلرو البوكريك) الذي استطاع قبل ذلك وفي عام ١٥٠٧ بالتحديد أن يحتل جزيرة هرمز الاستراتيجية .

ومن البحرين التي اتخذها البرتغاليون قاعدة للوثوب على بقية بلدان الخليج العربي ، انحدر هؤلاء الى المنامة في قطر ، مشكلين بذلك بداية النفوذ الاستعماري الاوربي الذي تعاقب على الخليج العربي خلال القرون الاربعة الماضية التي احرز الانجليز في اثنائها نصيب السبق في التسلط والتحكم بالمنطقة ، على سائر اطماع بقية البلدان الاستعمارية الاخرى .

ذلك أن البرتغاليين والانجليز لم يكونوا الطرف الوحيد الذي اتجه بأسطوله البحري نحو استعمار الخليج العربي . فقد كانت هناك أساطيل دول اخرى ، كالاسطول الهولندي الذي سبق مجيء الاسطول البريطاني بسنوات والذي حل في عدة اماكن من المنطقة ، كما كان هنالك اسطول الفرنسيين ايضا .

على ان تلك الحقبة التي شهدت التصارع الاستعماري للدول المذكورة ، لم تكن خالصة لتعاقب نفوذ وتسلط هذه الدولة أو تلك

بل كانت تتخللها عهود حكم عربية بين حين وآخر في بقاع الشواطئ الشرقية والغربية للخليج العربي . ذلك ان عرب الخليج - شأنهم شأن سكان امارات ساحل عمان الذين يصنفهم المؤرخون الغربيون ، ومنهم جان جاك بيربي ، بأنهم « عرب أشداء » ، مقاتلون بوسائل ، ولطالما ذأخوا عن حياضهم وقاوموا الغزاة الذين حاولوا اغتصاب البلاد ، إيرانيين كانوا ام برتغاليين ام هولنديين ام فرنسيين ام انجليز .

« ولقد تمكنوا بفضل صمودهم هذا ، من المحافظة على استقلالهم الى ان أتى الغزو الانجليزى المتواطىء مع السلاطين المحليين المرتشين . فكان لانجلترا ان تضع أقدامها في هذه المنطقة ، فاستعمرتها تحت اسم (الحماية) وعقدت معاهدات مع الشيوخ والامراء تنص على ذلك » .

على أن الجدير بالالتفات اليه أبان القرون الثلاثة التي تحقق للانجليز خلالها كل ذلك وهي القرون المحصورة بين بداية السابع عشر ونهاية التاسع عشر - هو ان التحرك الاستعماري البريطاني كان مطبوعا بالخشية والتوجس من الاصطدام المباشر مع العرب ، تفاديا لما قد يجره هذا الصدام من استنفار لقوى القبائل العربية الموزعة على امتداد ساحلي الخليج ، مما يحلونها على الوقوف في وجهه جبهة واحدة . الامر الذي قد يعرضه ، ليس فقط الى فقدان المواقع الاولى التي استطاع دخولها ، بل وتعرض وجوده الى الهزيمة النهائية من المنطقة .

لذلك ، فقد عمد رجال الاستعمار البريطاني ، الى اتباع سياسة النفس الطويل والتحريك الخفي المستتر أولا بما أسماه بالفايات التجارية المحضة ؛ وبمعاهدات (السلام) التي عقدتها بريطانيا بصورة خاصة مع حكام دويلات الخليج التي كانت قائمة حينذاك - ثانيا - والتي أعقبتها - ثالثا - معاهدات التجريد من السلاح والتكبير بقيود السياسة الاستعمارية البريطانية ، فالاحتلال العسكري بعد ذلك - رابعا .

ومما يجدر ذكره هنا أيضا ، هو ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن بمنأى عن أجواء المنافسات الاستعمارية القائمة بين القوى التي ذكرناها بل كانت هي الاخرى تطمح في التغلغل الى هذه المنطقة الحيوية من العالم والسيطرة عليها .

ولكن حركة الاستعمار البريطاني التي كانت يومذاك في غاية نشاطها والتي فاقت تحرك سائر الدول الاستعمارية الاخرى ، اضافة الى وجودها الذي يعد عريقا بالقياس الى البداية الاولى لتحرك الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٨٢٣ حيث عقدت اول اتفاقية لها مع سعيد بن سلطان - حامي مسقط - كل ذلك جعل الحكومات الامريكية التي تعاقبت منذ ذلك التاريخ وحتى في اثناء الحرب العالمية الثانية ، تميل الى اعتبار المنطقة العربية - من الشرق الاوسط - باستثناء الجزيرة العربية وفلسطين - وعلى حدة قبول المورخ الامريكي هروينز - منطقة بريطانية من ناحية المسؤولية السياسية والاستراتيجية .

ولكن برغم اعتقاد حكومات الولايات المتحدة هذا وجدناها تسارع في ذلك التاريخ الى عقد تلك الاتفاقية التي وان كانت هي الوحيدة بالنسبة لها ، وتحت ستار المودة والتجارة مع سلطنة مسقط ، الا ان الغرض منها كما هو واضح ومنصوص عليه في بنود الاتفاق ، ان « تمنح حق المرور والاقامة لرعايا الولايات المتحدة في مسقط ، وتبيع ارسال المثلثين الامريكيين التجاريين الى هذه البلاد » من ناحية اولى ، وان تمنح - من ناحية ثانية - حق تعيين وكيل - اى قنصل - للولايات المتحدة الامريكية في البلاد الخاضعة للسلطان ، وذلك كمقدمة لممارسة استعمارها فيها وليس بخاف ان هاتين الناحيتين هما اللتان اتبتهما السلطات البريطانية تجاه الخليج فاستطاعت من خلالهما ان تستولي عليه فيما بعد ، وهما اللتان كان من الممكن ان تدخلتا سيطرة الاستعمار الامريكي في الخليج بشكله المكشوف ، كما هو الحال في الاستعمار البريطاني .

ومع ذلك ، فان الولايات المتحدة الامريكية التي آثرت الا تدخل في صراع حاد ومكشوف مع الاستعمار البريطاني في محاولة لانتزاع السيطرة منه على الخليج العربي ، قد تمسكت منذ حلول القرن العشرين بشكل بارز ، بمبدأ الباب المفتوح في سياستها الاقتصادية تجاه المنطقة ، كجزء من سياستها في الشرق الاوسط ، وبفضل ذلك ، مكنت الولايات المتحدة لشركات النفط الامريكية من الحصول على امتيازات عديدة وكبيرة ، الى جانب ما تمارسه من نشاط اقتصادي وتجاري في المنطقة .

وأهم من ذلك ، فقد املت الولايات المتحدة الأمريكية على
الانجليز بحكم المطامع الاستعمارية تيسير « المواصلات
الأمريكية بحرا وجوا » كما سمرت تنفيذ البرنامج
العسكرية الأمريكية ، وفي مقدمتها برنامج الطريق العسكري الجوي
حول العالم « وتوفير المراكز المختلفة له في مناطق النفوذ أو
الاستعمار البريطاني » .

ان الذي يعيننا من هذا التعبير « برغم عموميته » هو انه
يشمل بدون شك ، منطقة الخليج العربي برمتها ، باعتبارها إحدى
تلك المناطق الداخلة في النفوذ البريطاني والواقعة تحت سيطرته
الاستعمارية .

والى جانب ذلك « وبالرغم من ان سياسة الاستعمار البريطاني
قد « كفلت الخطط الأمريكية في جميع الميادين » فما زال تفازع
النفوذ بين الاستعماريين البريطانيين والأمريكي » يزداد ضراوة على
الرغم من عدم ظهوره بشكل سافر لحد الآن .

ولعل من المفيد جدا ان نستشهد في هذا الصدد ، بما جاء في
مقالة الخبير السوفييتي اوجانسيان التي نشرت في مجلة اثترناشنال
أفيرز في حزيران ١٩٦٥ ، اذ قال : ان الجزيرة الصغيرة في وسط
البحر الهندي ستصبح هي القاعدة العسكرية الجديدة التي سيعتمد
عليها الاستعمار في المستقبل كي يحتفظ بالسيطرة التي فقدتها .
وقد لجأت الاستراتيجية البريطانية الى التعاون مع الولايات المتحدة
بصفحتها اكبر وأقوى دولة في المعسكر الرأسمالي ، فانجلترا تقدم
لها الجزر التي تمتلكها في المحيط الهندي (*) والقريبة من خليج
عمان ، وتنولي الولايات المتحدة تفقات اقامة القواعد العسكرية
عليها .

وفي مقدمة الجزر « القريبة من خليج عمان » هي جزر البحرين
ذات الموقع المهم ، وغيرها من التي سيرد ذكرها بين ثنايا الفصول القاعة
ان هذا التكتال الاستعماري من جانب دول الامبريالية العالمية
في عصرنا الحاضر والتي ورنث الصراع القديم للامبراطوريات
المنقرضة ، والرامي الى اخضاع منطقة الخليج العربي لسيطرتها
واستغلالها ، ليقدم لنا دلالة هامة توضح بجلاء الاهمية الاستراتيجية

(*) كجزيرة المالديف وكوكس وسيشل والموريشوس واسبروتس واسنسيون .

البالغة التي تتمتع بها هذه المنطقة ، ليس من ناحية موقعها الجغرافي الهام وحسب، بل ومن الناحيتين السياسية والاقتصادية، وخاصة اذا وضعنا نصب أعيننا ، ان تقديرات الخبراء المختصين ، للاحتياطي الذي تمثله بلدان الخليج في مجال النفط ، تؤكد انها تشكل نسبة ٨٠٪ من احتياطي النفط العالمي . فهي بهذا تمثل خزاناً احتياطياً عظيماً في العالم . هذا فضلاً عن اشرافها على مياه الخليج التي تعد الطريق الدولي الذي يعرض عدداً غير قليل من دول غرب اوربا الى التدهور السريع، في حالة عدم تأمين السيطرة عليه لصالح الاستراتيجية الاستعمارية .

تصارع الاطماع الدولية على الخليج العربي ومراحل تغفل الاستعمار البريطاني فيه

ان المتبع لحركة تغفل
الاستعمار البريطاني في الخليج
العربي ، يدرك بدون شك انها
لم تستطع ان تفرض سيطرتها على
هذه المنطقة ، عسكريا وسياسيا ،
الا بعد ان مرت بثلاث مراحل ،
كان مفتاح اولها متمثلا في النشاط
التجاري لشركة الهند الشرقية
(البريطانية) التي اعلن عن
تشكيلها في عام ١٦٠٠ على اثر
المعلومات التي تلقتها السلطات
البريطانية من بعض الاسطول
التجاري البريطاني التي كانت قد
ارسلت الى هذه المنطقة الحيوية ،
قبل ذلك التاريخ بقليل .

فقد قدمت هذه البعثة تقريراً يكاد يكون شاملاً عن الامكانيات
التجارية الكبيرة والمتوفرة عبر ميساء الخليج العربي ، الى المحيط
الهندي والشرق الاقصى وافريقيا .

ولكن وجود البرتغاليين في منطقة الخليج العربي وسيطرتهم
على حركة المرور في مياهه ومياه المحيط الهندي كذلك ، من طريق
احتلالهم لجزيرة هرمز ذات الموقع الاستراتيجي في مدخل الخليج
الذي لا يزيد عرضه عن ستة وعشرين ميلاً بين الساحلين الشرقي
والغربي ، قد اضطر الاسطول البريطاني التابع لشركة الهند الشرقية
لكي يجد له مواقع قوة ونفوذ ، الى التحالف مع الاسطول الابراني
الذي وجد - هذا الاخير - في الاسطول الاول عوناً له على التخلص من نفوذ

البرتغاليين وتحكمهم في الخليج والحركة التجارية في شاطئيه العربي والایرانی *

ومن جهة أخرى ، فقد وجد البريطانيون في الاسطول الهولندي الذي كان هو الآخر في منافسة للتخلص من سيطرة البرتغاليين ، قوة مساعدة على اجلاء البرتغاليين من جزيرة هرمز الاستراتيجية ، أولا وقبل كل شيء *

وقد اقدم الهولنديون على ذلك ، بدافع من ملهم في انديسيتروا على الخليج بعد اكتساح التسلط البرتغالي ، ولم يكن يخافهم اشك في ذلك ، كما يبدو من ترحيبهم بالمشاركة في هذه العملية ، لاسيما وان الاسطول البريطاني حديث عهد في الخليج العربي ولم يستطع ان يجد له مواقع قوة تثير مخاوف الهولنديين *

ومع ما بلغه الاسطول الانجليزي والهولندي من قوة في الخليج العربي بحيث تهدد الوجود البرتغالي هناك باندحار كبير ، الا انهما لم يستطيعا وبالتحالف مع الايرانيين ، ان يحققا اكثر من ازالة وجودهم عن جزيرة هرمز ، والحد شيئا ما من نفوذهم الواسع في الخليج *

ولم يقض على الاستعمار البرتغالي للخليج ، الا بالثورة التي قادها ضدهم عرب عمان الذين كانوا متميزين بنشاط بحري حربي ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، فاكتملوا قواعدهم الحصينة في صحار ومسقط ، وحرروا بقية المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها * وقد اشتدت محاربة عرب عمان للبرتغاليين ، بعد التحرير * وذلك حينما اقدم هؤلاء الاخيرة على مساعدة الحكام الايرانيين اثناء توجيههم الاسطول الايراني الى غزو عمان ، فلاحق العرب العمسانيون المستعمرين البرتغاليين في كل مكان من الخليج * واعتمد امر هذه الملاحقة الى المواقع التي كانوا يحتلونها في الهند * ولكن مع زوال الوجود الاستعماري البرتغالي ، من الخليج في عام ١٥٦٢ نهائيا وزوال التضارع الاستعماري الذي كان قائما يومذاك ، بدأ صراع استعماري من نوع جديد ، تمثل بقوى الاسطول الهولندي الذي كان يحرز الانضمية في النفوذ بالخليج ، من جهة ، وقوى الاسطول البريطاني - الذي بدأ نفوذه في النمو وحلفائه الفرس من جهة أخرى *

وقد وجد الانكليز في رغبة الشاه بالسيطرة على التجارة في المنطقة والتخلص من السيطرة الهولندية عليها ، وفي استيائه من اساليبهم الدبلوماسية والعسكرية ، عاملين مشجعين الى جانب نوابيهم في احتكار التجارة بالخليج ، لاعلان الحرب على الهولنديين والقضاء على نفوذهم العسكري والتجاري في المنطقة .

وبانتهاء الاستعمار البرتغالي ، فسخ الطريق واسعا امام الانجليز لممارسة استعمارهم دون منافس * ولكن اضطراب الاحوال السياسية في البصرة وجنوب ايران الامر الذي ترتب عليه فقدان المناخ الملائم للحركة الجارية وتموها - من جهة - وازدياد عمليات (القرصنة) البحرية المحلية والدخيلة - من جهة ثانية - ودخول الاسطول الفرنسي كمنافس جديد للاسطول البريطاني - من جهة ثالثة ؛ كل ذلك حال دون ان يفرض الانجليز سيطرتهم على الخليج في ذلك الزمن * ولم يكتب لهذه السيطرة ان تجد السبيل الممهد لها الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ذلك انه قد اجتمع الى جانب تلك المعوقات ، عاملان هما :

١ - انشغال الحكومة البريطانية وقواتها العسكرية في محاربة نابليون في اوربا والتصدي لاحلامه الرامية الى الاستحواذ على منطقة الخليج عن طريق تكوين وتوثيق علاقات فرنسية مع ايران والبلاد العربية وافغانستان وتركيا كخطوة لتطبيق النفوذ البريطاني جنبا لجنب مع التغلغل الفرنسي في الخليج . هذا ، علاوة على انشغال شركة الهند الشرقية في المتاعب التي نشبت بالهند آنذاك .

٢ - امتلاك بعض القبائل العربية الحاكمة في الخليج ، وخاصة في عمان ومسقط ، للسفن الحربية وتوفرهم على خبرات عالية في فنون القتال ، فضلا عن شجاعتهم الغدة واقدامهم الشادر على خوض المعارك في عرض البحار * ومثلما عوق ذلك استمرار تغلغل الانجليز في استعمارهم للخليج ، فانه اتاح الفرصة امام عرب الخليج لكي يمارسوا سيادتهم المشروعة على مسقط وعمان والساحل العماني والبحرين بنوع خاص .

وظلت هذه السيادة العربية على المنطقة هكذا حتى عام ١٨٠٣ حيث نشبت الحروب بين ساحل عمان بقيادة سلطان بن صقر وبين اسطول شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت قد سسأت

أحوالها التجارية والتحكيمية هناك في وقت معا . الأمر الذي اضطرها إلى الطلب من حكومة الهند (الانجليزية) لمعالجة الموقف الخطير الناجم عن ذلك والذي يهدد الوجود البريطاني في الخليج بالزوال . فأرسلت الأخيرة في سنة ١٨٠٦ قوة بحرية كبيرة استنطاعت بالتعاون مع امام مسقط سعيد بن سلطان الذي كان يكن العداء لسلطان ابن صقر ، أن تقضي على الأسطول العربي الذي كان يقوده الأخير ، وذلك في موقعة (قشم) وأجبرته بالتالي على أن يوقع اتفاقية تعهد فيها بعدم التعرض لأي سفينة تحمل العلم البريطاني ، كما اضطرت على أن يعيد جميع البضائع والمعدات الانكليزية التي وقعت في حوزته أثناء تلك الحروب .

غير أن هذه الاتفاقية التي انتهت إلى حد كبير السيادة العربية التي كانت واضحة في الخليج قبل عام ١٨٠٦ ، لم تكن خاتمة عهد للحروب بين العرب والانجليز ، رغم أنها أجهزت على القوة الكبرى للعرب . بل كانت فاتحة عهد لها ، وبالتالي للمعاهدات المتتالية التي تمثل عملية فرضها ، المرحلة الثانية من تغلغل الاستعمار البريطاني في بلدان الخليج العربي ، الواحد بعد الآخر . وسنتابع في الفصل الذي يلي الفصل القادم أكثر تلك المعاهدات وأبرزها من حيث الأهمية

البصرة بين النفوذ البريطاني والتحرك العثماني المعاكس « بداية التسلسل البريطاني للخليج »

لقد قضى الانجليز على كافة القوى المنافسة لهم في الخليج العربي ، ولم يبق لهم قوة يحتل ان تقف في وجههم ، سوى الامبراطورية العثمانية التي كانت أقرب من بعيد ، ما يجري في هذه المنطقة العربية ودون ان تتحرك بشكل جلي لكي تقصدي للمستعمرين الانجليز ، ليس فقط في بلدان الخليج ، بل وحتى في العراق البلد الذي كانت ترونو اليه انظار الاستعمار البريطاني بعد الهند ؛ الا في وقت متأخر ، كان على وجه التحديد انهاء تولي (حكمة باشا) لزام الحكم في بغداد خلال سني ١٨٦٩ - ١٨٧٢ .

فقد كان هذا الوالي يعتبر نفسه من البلد أعداء الانجليز بسبب نواياهم الاستعمارية ، بينما اكتفى سلاطين العثمانيين بالاعتقاد في أن الخليج ، ومنه الكويت والبحرين بصورة خاصة ، بلاد خاضعة للحكم العثماني ، وليست لبريطانيا أية سيادة عليها على حين كانت الانجليز قد اوجدوا لهم مركزا تجاريا في البصرة قبل ذلك التاريخ . كما استطاعوا في عام ١٧٦٤ ان يقتحموا لهم اوله قنصلية بالبصرة . وذلك بعد نجاحهم في استصدار المرسوم

العثماني (الفرمان) القاضي بالسماح لاتشاء هذه القنصلية ، بدعوى تطوير العلاقات التجارية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية . تلك العلاقات التي اتخذ الانجليز من المراكز التي يقيمونها ، مناخذ الولوج الى استثمار البلدان المقامة فيها ، كما حدث في البصرة التي تقف مشرفة على الطرف الشمالي للخليج العربي .

ومع افتتاح هذه القنصلية في شباط من العام المذكور ، يمكننا ان نؤرخ لبدا تفلغل الاستثمار البريطاني في الخليج بشكله الملموس ، لا سيما وان هذا التاريخ كان قد جاء في اذبال عام ١٧٦٣ الذي شهد نهاية حرب السنوات السبع بين بريطانيا وفرنسا ، وتوقيع معاهدة باريس التي اتفق فيها الطرفان ليس فقط على وضع حد تلك الحرب التي دارت بين سنة ١٧٥٦ ~ ١٧٦٣ حول تنازع النفوذ في منطقة الخليج العربي بل واتفقا ايضا على ان تتنازل فرنسا كلية عن جميع ممتلكاتها في شبه جزيرة الهند .

وبذلك ، اخلى الميدان امام بريطانيا وحدها لتباشر فرض سيطرتها ونسلطها الاستعماري على المناطق المتاخمة للمحيط الهندي ، وهي بلدان الخليج ، من ناحية ، في الوقت الذي اتخذت فيه من ناحية اخرى ، من وجودها في مدينة البصرة التي تقع عند نهاية خط الملاحة في الخليج ، منفذا لتغلغل في العراق .

وقد كشفت حرب السنوات السبع المتوه عنها ، لبريطانيا ، اهمية جديدة لمنطقة البصرة ، ذلك ان خبر نشوب هذه الحرب لم يعرف في الهند الا بعد مضي سنة على اشتعالها في اوربا ، وهي - بالتقريب - المدة التي يستغرقها طريق راس الرجاء الصالح . بينما لم يكن طريق البصرة - حلب - بريطانيا ، يستغرق اكثر من خمسة اشهر .

لذلك فقد اضافت المصالح البريطانية الى اهمية الحركة التجارية بالبصرة ، اهمية الموقع الذي يختصر البريد بين الهند وبريطانيا ، مرورا من هذه المدينة بقرب الفرات ، وبادية الشام ، الى حلب حيث كانت هناك الوكالة الانجليزية التابعة لشركة البحر الابيض المتوسط ، والتي اخذت على عاتقها مهمة نقل البريد بسفنها الى لندن .

واذا كانت هذه الميزة الهامة التي تتمتع بها مدينة البصرة

قد زادت في تشيبت الاستعمار البريطاني بالخليج العربي الذي يرتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً بهذه المدينة ، من جميع النواحي الجغرافية والبشرية والحضارية . فقد وجدت سلطات هذا الاستعمار في حاجة ولاة بغداد الى شراء الاسلحة الانجليزية من حكومة الهند (البريطانية) وسيلة بالغة التأثير على السلطان العثماني لكي يصدر مرسومه الذي يرخص بموجبه فتح القنصلية البريطانية الذي يعني تهئية بقعة (بريطانية) يمارس من خلالها رجال الاستعمار مهماتهم في التلوج الى البلدان التي يقيمون فيها ، وجنبا الى جنب مع المراكز التجارية ، متذرعين بذلك ، بالسيادة البريطانية على تلك البقعة التي تؤمن وسائل الحماية للعاملين فيها ، مثلما تتخذ من المراكز التجارية ، دعوى لها في المحافظة على مصالحها ، واستمرارها .

كما كانت حاجة السلطان العثماني الى تلقي العون الفعلي من جانب الانكليز لمواجهة الاخطار التي يتعرض لها العراق جراء الغزوات الفارسية ، عاملا آخر من عوامل الضغط البريطاني على السلطات العثمانية لكي تلبي مطالبهم التي من شأنها ان توجد مواقع تمارس منها سياساتها الاستعمارية . ولقد كانت هذه الحاجة في الوقت نفسه ، زاوية ضعف كبيرة ، عمل المستعمرون الانجليز على الاستفادة منها الى اقصى حد ، وذلك عن طريق ابقاء حاجة العثمانيين اليهم شديدة الارتباط بهم ودائمة ، فضلا عن استغلالهم اياها في العمل على ابقاء ميزان القوى العسكرية راجحا بأيديهم ، اي بما يجعل من القوة العسكرية البريطانية التي تتواجد في المنطقة ، في وضع يمكنها من التغلب على القوات العثمانية في اي وقت .

كل ذلك كان في بادى الامر ، تحت ستار الحفاظ على المصالح التجارية ذات الاهمية الكبيرة التي بوضوحها لنا بشكل دقيق ومختصر ، تقرير الضابط البريطاني (ملكولم) المتخصص في الشؤون التجارية ، والذي كتبه في عام ١٨٠٠ ، اذ قال : ان نسبة تسعين بالمائة من تلك التجارة ، تقوم على ميزان هو في صالح حكومة الهند ، حيث تدفع ثمن البضائع بالعملة المعدنية - اولا - وحيث لوحظ - ثانيا - ان اللؤلؤ المستخرج من البحرين ، كان يؤول بواسطة هذا الطريق الى الانجليز في الهند .

وفد قدر التقرير المذكور ، المبيعات الانجليزية في الخليج العربي ، بنحو ١٦٠ مائة وستين مليار روبية هندية . أي ما يعادل بإنجنيتهات الاسرائيلية في ذلك الزمن ثلاثة عشر مليون وثلث امليون جنيه .

ان ذلك كله ، اضافة الى هدف حماية فرع شركة الهند الشرقية في البصرة يوضح لنا بجله لماذا اقدمت بريطانيا على الاشتراك الى جانب النمانيين في محاربة الفرس ومحاصرة الشواطيء الايرانية ، حينما احتل هؤلاء مدينة البصرة في ما بين سنة ١٧٧٦ وسنة ١٧٧٩ .

وفضلا عن ان انسحاب فرع الشركة المذكورة الى الكويت اثناء تلك الحرب ، نتيجة لما لحقه من اضرار كبيرة ، قد اتاح لحكومة الاستعمار البريطاني في الهند ، ان تنصل ولاول مرة ، بهذه البقعة العربية من بقاع الخليج ، فانه قد كشف لها - من ناحية اخرى - الاهمية البالغة التي تنوفر عليها ، اذ كشف لها امكانية جعلها قاعدة جديدة - واحتياطية ايضا - يمكن استخدامها كمحطة لمبدأ سير القوافل ونقل البريد عوضا عن البصرة التي كانت معرضة للغزو الفارسي - من جهة - وفي حالة اضطراب العلاقات بين ولاية بغداد والبريطانيين - من جهة ثانية - .

وقد حدث فعلا ان منتجات سلطات الاستعمار البريطاني في الهند ، الى ذلك مرارا وفي ازمان مختلفة ، منها - على سبيل المثال - ما حدث في سنة ١٨٢١ حين طرد (داود باشا) والي بغداد ، المقيم البريطاني ، وسامت العلاقات بين ولاية بغداد وحكومة الهند نحو سنتين .

وقد كان الى جانب كل تلك الميزات التي حظرت الفرنسيين لنفسهم نحو فرض سيطرتهم على المنطقة ذاتها ، ميزات اخرى ، منها ان المصادرات العثمانية التي يشترها التجار الانجليز كانت معفاة اعفاء كاملا من الرسوم الكمركية . وفي الوقت الذي لا يدفع فيه اولئك التجار على بقائهم اثنى يبيعونها اكثر من ٣٪ كرسوم كمركية وهي اقل من نصف الرسوم التي كان يدفعها الرعايا العثمانيون في البلاد العربية فقد كان يدفع هؤلاء ٧٪ على البضائع التي يبيعونها ، الامر الذي جعل الاوربيين في المكان الافضل ، والذي حقق للانجليز تلك الارباح . مما حدا بالقتل الفرنسي في البصرة المدعو . بير دريو Perdrien ، على ان يكتب تقريرا الى

الحكومة الفرنسية موجهة نظرها الى اهمية الخليج بالنسبة للتجارة الانجليزية وما تصرفه فيه من بضائع ، كما يحضنها على مسيطرة انجلترا في هذا الميدان . فقد كتب يقول : ترسل حكومة الهند في كل سنة الى البصرة ، خمس سفن او ستا محملة بالمنسوجات والسكر والبهارات وتوزع بعد ذلك في العراق وفارس والبلاد العربية المحيطة بالخليج .

امام هذه المزايا انهماة التي تتمتع بها مدينة البصرة ، وشط العرب ، والخليج العربي كله - بالتالي - والتي قادت الى دخوله العديد من القوى الاستعمارية في دور المنافسة الحادة التي كانت آخرها اندحار الفرنسيين عام ١٧٦٣ وكما مر في الصفحات السابقة ! فقد ازدادت قناعة السلطات الاستعمارية البريطانية بضرورة فرض سيطرتها دونما منازع ، فضلا عن توسيع دائرة نفوذها . على حين ظلت السلطات العثمانية تثري من بيده دون ان تبدي تحركا معاكسا جادا ، باستثناء توجيه الوالي مدحة باشا لجيش ولاية العراق الى بلدان الخليج لفرض السيادة العثمانية عليها . لا سيما وان عمليات هذا الجيش الذي لم يستطع ان يحرز كبير تقدم فيما عدا دخوله منطقتي الاحساء وقطر ، انما تعد عمليات محلية مرتبطة بالوالي نفسه اكثر من كونها صادرة عن خطة مواجهة من (الباب العالي) الذي اقتصر ردود الفعل عنه مسؤوليه ، على الاكتفاء بفتح قنصلية عثمانية في منطقة (بوشهر) على الساحل الايراني ، بقصد مراقبة نشاط البريطانيين هناك حيث يتخذ المقيم السياسي البريطاني مقرا له . على حين كانت شركة (لنج) الى جانب النشاط المتواصل للقنصلية البريطانية والمركز التجاري في البصرة ، تمخر عباب الرافدين وتتحالف مع بعض رؤساء العشائر المرتشين ، وتثير العشائر الى ما يعزز اغراض الاستعمار البريطاني .

وفيما عدا ذلك ، فليس ثمة شيء اخر يمكن ان يوضح في حساب التحرك المعاكس من جانب السلطنة العثمانية ازاء استمرار الانجليز في تغلغلهم المتزايد في العراق والخليج العربي ، على السواء . وظل الامر على هذا المنوال ، حتى سنة ١٨٨٢ حيث قامت وحدات الاسطول البريطاني المتواجد - يومذاك - في مياه البحر الابيض المتوسط ، بشن هجومها على الاسكندرية . عندئذ،

شرعت سلطات الباب العالي بالتحرك لمواجهة اخطار البريطانيين في الخليج ، وشط العرب بنوع خاص * حيث اوعزت بتقوية المراكز الدفاعية فيه ، وببناء استحکامات عسكرية اخرى خشبية من ان يقوم الانجليز بعمل مماثل تجاه البصرة .

ولكن القيام بمثل تلك الاجراءات ، اضافة الى ظهور قوة بحرية عثمانية في مياه شط العرب والخليج ، على صفرها وضعف قدراتها بالفاس لقطعات الاسطول البريطاني ، انما يعني بالنسبة للسلطات البريطانية ، خطرا داهيا يهدد سيادتها المطلقة في هذه المنطقة بالزوال ، جزئيا او كليا . ذلك ان من شأن هذا التقرب - في اقل تقدير - ان يوجد منافسا للاحتكارات التجارية التي تزاوئها بريطانيا في بلدان الخليج ؛ وان يحدث - كذلك - تغير غير قليل في ستراتييجيتها تجاه ذلك * والذي عزز اعتقاد المسؤولين البريطانيين بهذا ، فزاد من مخاوفهم بشكل كبير وواضح ، هو انهم لاحظوا بوادر تقرب السلطان عبدالحميد الثاني اثر هجومهم على الاسكندرية ، الى جانب الدولتين الكبيرتين والمنافستين للسياسة الاستعمارية البريطانية ، روسيا القيصرية وفرنسا . هذا فضلا عما لاحظوه على السلطان من تزايد ثقته ضددهم واشتداد اصراره على محاربتهم .

ولذلك ، فقد خشي خبراء الاستعمار البريطاني ، المقيمون منهم في الخليج او الهند على السواء ، من احتمال حلول اي من اساطيل هاتين الدولتين او كلتيهما معا ، خاصة وانهما تتحيزان القرض للتولوج الى بلدان الخليج والتمركز فيه ، وعلى الاخص ، لان روسيا بالذات ، كانت قد تمكنت قبل ذلك الحين - وعلى وجه التحديد في عام ١٨٧٦ - من ان تسيطر على شمال ايران في الوقت الذي كان يجري تقدمها فيه ، نحو محاصرة السيطرة البريطانية في الهند والخليج واتساع نفوذها داخل ايران والعراق ، في ثلاثة اتجاهات هي :

١ - الاتجاه المار من القسم الشمالي لايران .

٢ - الاتجاه الذي يمر بالقسم الشمالي الغربي .

٣ - الاتجاه الذي يخترق الوسط الشرقي .

وازاء ذلك ، فان المخاوف البريطانية تتجلى لنا بصورة اوضح ، من خلال مضمون الرسالة التي كتبها احد خبراء الاستعمار البريطاني

في الهند وهو اللورد نورث بروك ، في العشرين من شهر مايس عام ١٨٧٦ والتي بعثها الى وزارة الخارجية ؛ حيث جاء فيها :

• يجب ان نعتبر اي امتداد للمناطق الروسية صوب الخليج (الفارسي) او اية حماية روسية لسواحل هذا الخليج ، خطرا مباشرا على الهند . وهذا في حد ذاته كاف - حسب ما اعتقد - لاستعمال القوة من اجل المحافظة على سيادتنا الحالية في الخليج . •
ويضيف الدكتور محمود علي الداود الى ذلك ، انه في رسالة منابها بعثت بها وزارة الهند الى وزارة الخارجية في ٥ اذار سنة ١٨٨٧ اكد اللورد كروس على تبني السياسة البريطانية للنقاط الآتية والتي من شأنها تثبيت النفوذ البريطاني في سائر المناطق المتاخمة للخليج العربي ، وفي ايران بشكل خاص وهذه النقاط هي : -

١ - عدم السماح لاية قوة اجنبية لمنافسة الافضلية البريطانية في جنوب ايران .
٢ - السعي للحصول على امتيازات لمسكة حديد بين طهران والاحواز .

٣ - اقناع الشاه باهمية فتح نهر الكارون للملاحة البريطانية
٤ - توسيع نطاق التجارة البريطانية مع ايران لمنافسة الاحتكارات الروسية .

وبينما كانت تلك المشروعات تدور في خلد المستعمرين البريطانيين ، جاءت عملية بناء الاستحكامات من قبل العثمانيين على ساحل شط العرب . فلم يستطع الانجليز امام هذا الامر الخطير ، السكوت على هذا التصريح والاستعداد لتحسين المنطقة .

وقد اعتبرت الانباء التي ارسلها الوكيل السياسي البريطاني بالبصرة ، العقيد مولكير ، الى المسؤولين البريطانيين في الهند ، على غاية الخطورة . كما ارسل المستر سميت - المبعوث المسعري لحكومة الهند - تقريرا مفصلا عن هذه الاستحكامات الى وزارة

الهند ، اخبرها فيه بان هذه الاستحكامات ستكون من القوة بحيث تهدد ايران من جهة ، وتهدد الملاحة البريطانية في الخليج العربي والعراق ، وتؤثر على التجارة الهندية .

واثر ذلك ، قام البريطانيون بجملة ضغوط سياسية على السلطان العثماني استخدموا فيها المسؤولين الايرانيين ايضا بهدف اتباع « سياسة موحدة حيال القضية » الى جانب استخدامهم اساليب اخرى ومذكرات احتجاج شديدة اللهجة . ولما لم يجد ذلك ، سلم اللورد سولزبري للسفير التركي مذكرة جاء فيها ما يوضح لنا تلك الاساليب خير توضيح : اذ قال : « ليست لبريطانيا العظمى اية اهداف عسكرية » ان مصالحها تعتمد على التطور السلمي للتجارة مع المناطق الواقعة على شواطئ شط العرب . وان اكثرية السفن المتاجرة بين البصرة ، هي سفن تحمل العلم البريطاني .

« ان بريطانيا تنظر الى مثل هذه التحصينات كتهديد مباشر لمصالحها الاقتصادية في العراق وحوض الكارون .

كما عُدَّت هذه المذكرات ، السلطان العثماني بان « البحرية الانجليزية في الخليج العربي ستعرف كيف تنصرف » ! ولكن السياسة العثمانية المترددة والمتخوفة من الصدام مع الانجليز ، قد أدت الى ان تستمر في موقفها المتخاذل من الخليج العربي ، والبصرة على حد سواء . مما شجع المستعمرين الانجليز على التماذي اكثر من قبل في غزوهم لبلدان الخليج العربي ، وان تفرض على الجماهير العربية هناك ، اقسى شروط العبودية والاستغلال ، كما سيتبين من المعاهدات والاتفاقيات التي ابرمت تحت سلطان مدافع البحرية البريطانية وقواتها القاشمة ، والتي ستتطرق اليها في الفصل القادم .

معاهدات ومواثيق التغفل الاستعماري البريطاني في الخليج العربي

يعتبر الاتفاق الذي تم بين
ممثلي الحكومة البريطانية
وسلطان مسقط بشأن السماح
لأول مقيم بريطاني ، بالإقامة في
مسقط عام ١٨٠٠ والذي بذلت
من أجل التوصل اليه الجهود
الكثيرة على مدى ما يقرب من القرنين
يعتبر من الوجهة التاريخية أحد أهم
الاسباب الرئيسية التي فتحت
ابواب الخليج أمام بريطانيا لأن
تستأثر - بادي الأمر - بالنفوذ
في هذه المنطقة الحساسة من العالم ،
عن طريق حد سيطرة القسانون
البريطاني الى المنطقة تحت ستار
التجارة والصداقة ومحاربة الرق
والقرصنة .

لقد كانت أعمال القرصنة هذه بدوئ شك تعرض سفن
التجارة البريطانية للمخاطر ، وتمرقل نمو تجارتها فيها . هذا

فضلا عن اشغال قواتها البحرية في انتصدي لعمليات القرصنة ذاتها .

والثابت تاريخيا ، ان هذا النفوذ الاستعماري ما كان له ان يلوم امام استمرار التنافس الضعيف الذي شهده القرن الثامن عشر بين الدولتين الكبيرتين - انذاك - البريطانية والفرنسية بصورة خاصة ، الا عبر سلسلة الاتفاقات التي اعقبت ذلك الاتفاق ، والتي مهد لعقدتها التفصل الذي حل في مقيط ، بين كل من حكاه الامارات والجهات الاستعمارية البريطانية التي تمثلت بشركة الهند الشرقية بادى الامر .

فقد كان التنافس البريطاني - الفرنسي قائما على اشده . اذ كان نابليون بوناپرت يحلم في انتزاع حكم الاراضي الهندية الواسعة والغنية بالثروات الوفيرة ، من يد بريطانيا . كما كان يدرك ان لا سبيل الى ذلك الا عن طريق الخليج العربي . ولعلنا ، فقد ارسل رساله الى مسقط بهدف عقد اتفاقيات ومعاهدات تؤمن لفرنسا ايجاد موطئ قدم للنفوذ التجاري والسياسي والعسكري في مسقط ومياه الخليج العربي ، حتى يتسنى له ان يوسع من نطاق نفوذه هذا فيما بعد .

الا ان الانجليز الذين كانوا قد علموا بنوايا نابليون ، والذين كانوا اسرع منه الى ذلك ، قد استطاعوا في عام ١٧٩٧ ان يعقدوا مع سلطان مسقط اول معاهدة (للصدقة) بين الطرفين ، استهدفت الحكومة البريطانية منها ، الحيلولة دون تحقيق الاطماع النابليونية - الفرنسية ، لماربها الاستعمارية الخاصة في المنطقة . كما كانت هذه المعاهدة في الوقت نفسه ، موجبة ضد اسطول الهولنديين الذي كان على جانب كبير من النشاط المنافس للاطماع البريطانية .

على ان الغاية من الاتيان بالقتصل البريطاني في ذلك العام ، لم تكن مقصورة على سعيه الى عقد المعاهدات التي تربط حكاه الامارات ببعض الشروط البريطانية التي تحقق شيئا من سياستها الاستعمارية وتحت ستار محاربة القرصنة وبيع الرقيق ، وانما كانت الغاية في حقيقتها تستهدف القضاء على كل قوة من الممكن ان تقوم بعمل ما ضد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي وضد سفنه التجارية والحربية ، سواء كانت تلك القوة متمثلة بقبيلة من القبائل العربية او في اماره او دويلة هناك .

ذلك لأن معنى أي تحرك معاكس أو منافس للسياسة البريطانية في المنطقة ، أن يحدث الشلل ، أو يلحق الاضطراب في الأقل ، بمصالح تلك السياسة . كما أن أي تحرك من ذلك النوع ، إنما يعنى ، بطبيعة الحال عرقلة سير المواصلات البريطانية البحرية عنها خاصة ، والتي تربط بين إنجلترا وباقي بلدان الامبراطورية البريطانية يومذاك . وقبل ذلك ، فإن وجود أية قوة ، في المنطقة ، معناه وضغ الأسطول البريطاني التابع لشركة الهند الشرقية ، تحت رحمتها ، فضلا عن تعرضها سائر المصالح البريطانية للمخاطر الجسيمة التي يحسب لها رجال الاستعمار البريطاني كل حساب . لا سيما وأن هناك تنافسا كبيرا بين الدول الاستعمارية إذ ذاك على الاحتكار التجاري .

فلقد كانت السياسة البريطانية تؤمن بأن سيطرة أية دولة أوربية على مسقط ، سوف تولد تهديدا مباشرا للهند من الناحية الاستراتيجية ، كما أن باستطاعة تلك الدولة - فيها إذا سيطرت على مسقط - أن تصل بسرعة إلى مدخل الخليج وإلى كراتشي وبومباي .

وبذلك تجرد النفوذ الإنجليزي في المحيط الهندي والخليج العربي من أهم موانئه ، وتصبح سيادة الموقف من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية في الخليج وبلوچستان ،

لذلك ، فقد أولت بريطانيا اهتمامها الأكبر لهذا الأمر ، حتى استطاعت في حدود زمن لا يتجاوز الثانية والثلاثين عاما على حلول القنصل البريطاني في مسقط ، أن تبرم أكثر من أربع اتفاقيات وقعت بين ممثلها وبين سلطان مسقط ، وحكام الدويلات والإمارات الأخرى .

والأمر الجدير بالانتفات إليه في هذه الاتفاقيات ، هو ما كانت تفرضه بريطانيا من تجريد أولئك الأمراء والشيوخ من السلاح ، بصورة متدرجة ومتزايدة ، تبعا لتعاقب أزمان تلك الاتفاقيات .

وفي ٦ شباط عام ١٨٠٦ عقدت اتفاقية (سلام) بين شركة الهند الشرقية - وكان ممثلها الكابتن ديفيد سميثون - وبين الأمير سلطان بن صقر القاسمي ، وقد جرى مفعولها عليه وعلى جميع توابعه ورعاياه على سواحل جزيرة العرب وفارس .

وعلمًا فرضت على الأمير المذكور ، عقوبة التفرغ بمبلسخ

٢٠/٠٠٠ عشرين ألف دولار في حالة خروجه عن (السلام) فقد تم بموجبها أيضا تجريد إحدى سفنه من مدافعها ، وحملتها من الذخيرة الحربية .

وفي ٦ كانون الثاني من سنة ١٨٢٠ وقعت معاهدة بين الأمير سلطان بن صقر وميجر جنرال و . جرانت كير ، نصت على تسليم الأمير للقناص والمدافع والسفن الموجودة في دويلة الشارقة وأم القيوين وتوابعها ، إلى الجنرال المذكور كما وضعت تحت تصرف الأخير . بقية السفن الأخرى .

والذي يستدعي التنويه إليه هنا ، هو أن معاهدات مماثلة ، ثنائية تم التوقيع عليها بين هذا الجنرال من جهة وبين شيوخ قبائل وعناطق رأس الخيمة وأبو ظبي ودبي - من جهة ثانية . ولكن الذي أضيف إلى هذه المعاهدات ، هو إبقاء بلدة رأس الخيمة والمهرة ، في حوزة السلطات البريطانية .

وبعد تلك الاتفاقيات الثنائية ، وفي العام نفسه تم التوقيع على معاهدات عامة مع شيوخ قبائل الخليج العربي . كما عقدت مع الشيخ سلطان بن صقر - شيخ القواسم - في الشارقة ، معاهدة كانت أشد في بنودها من المعاهدات السابقة ، ألزم فيها بمحاربة القرصنة والقراصنة وبإبادة سفن رعائهم إلى المصادرة من قبيل الأسطول البريطاني في حالة خروجها عن ذلك .

وقد وقع على هذه الاتفاقية أيضا . كل من شيوخ عجمان ودبي وأبو ظبي .

ولكن إذاً ميثاق الصداقة والتجارة الذي تم الاتفاق عليه بين سلطان مسقط والولايات المتحدة في سنة ١٨٢٢ ، رأت بريطانيا أن لا تدع لهذه المبادرة المثيرة في مجال المنافسة من قبل القادم الأمريكي الجديد ، المرور دون أن تحاول تشيبت مواقعه أكثر من ذي قبل . فعدت مع السلطنة المذكورة ميثاقاً جديداً للتجارة والصداقة أيضا . وذلك في سنة ١٨٢٩ .

وفي حزيران ١٨٤٣ وقع المذكورون ، إضافة إلى شيخ أم القيوين وبعض شيوخ القبائل الآخرين الذين يؤلفون مشايخ ساحل عمان وحكامه ، معاهدة (سلام) أخرى كان الغرض منها عقد هدنة فيما بينهم أمدها عشر سنوات . ونتيجة لهذا ، فقد سمي هذا الساحل

بالساحل المتصالح حيناً والمهادن حيناً آخر ، بعد أن كان يطلق عليه :
ساحل القراصنة .

إلا أن كل معاهدات السلام هذه كانت - فيما يظهر - تهديدية
لمعاهدات لاحقة تضيف إلى ما سبق ، قيوداً جديدة أخرى . وقد
انتهز رجال الاستعمار البريطاني فرصه قرب انتهاء عهد المعاهدة
السابقة ليعقدوا في ٤ مايس ١٨٥٣ معاهدة -السلام الدائم- التي
تنص على إقامة « هدنة بحرية كاملة أبدية » لا تقتصر على الشيوخ
الموقعين عليها والمبينة أسماؤهم في مايلي . بل وتنسحب على
أبنائهم من بعدهم أيضاً .

وإذا أوقفت هذه المعاهدة ، الحرب التي دارت رحاها في تلك
المنطقة خلال النصف الأول من القرن التاسع خاصة ، فقد خول
الانجليز أنفسهم في أحد بنودها ، استعمال ماأسموه (حق) اتخاذ
الاجراءات التي يرونها مناسبة ! ضد القبيلة التي تخرج على السلم
في الخليج . ومع صفعتي السيطرة والتحكم المطلقين ، اللتين فتحتهما هذه
المعاهدة ، فقد أصبحت أراضي الخليج العربي بأسرها - فيما عدا
قطر - أمام الاستعمار البريطاني الذي ما زال يجثم هناك مواصلاً
بكل الأساليب المتتوية ووسائل القمع والاضطهاد والفرقة والتناحر ،
مد الحياة في وجوده الاستعماري .

أما الشيوخ والأمراء الموقعون على تلك المعاهدة ، فهم : عبد الله
بن راشد - شيخ أم القوين ، وحמיד بن راشد - شيخ عجمان ،
وسعيد بن بطي - شيخ دبي ، وسعيد بن طهون - شيخ بني ياس ،
وسلطان بن صقر - شيخ القواسم .

وإضافة إلى ذلك ، فقد عقدت في ما بين ٢٢ مايس و ٢٥ مايس
١٨٥٦ معاهدات (إضافية) خاصة بحماية خطوط ومحطات البرق
والهاتف من قبل أولئك الموقعين أنفسهم . تمهلتوا فيها بالأصالة
عن أنفسهم والنيابة عن ورثتهم وخلفائهم ، بعدم التدخل في هذه
الأجهزة والمعدات التلغرافية التي قد تقوم بها الحكومة البريطانية
في - أراضيهم - أو بالمقرب منها ، وبإلزام أنفسهم بمعاينة من
يهاجم الخطوط والمحطات والآلات التلغرافية ، ويدفع التعويض
المناسب بمجرد علمهم بذلك .

وبريطانيا التي لم تكن تخشى يومذاك من المنافسة الأمريكية
قدر خشيتها من النفوذ الفرنسي ، رأت في اتفاقي (الصدائق والتجارة)

الذين عقدتهما الاخيرة مع سلطان مسقط في عام ١٨٤١ و ١٨٤٤
البادرة الخطيرة التي تهدد مصالحها بشكل جدي ، خاصة وانهما
في تنافس ضار على النفوذ وفرض السيطرة على بلدان الخليج .
ولذلك فقد لعب دبلوماسيو بريطانيا دورا كبيرا للتوصل الى
الاتفاق الذي تم في سنة ١٨٦٢ بين الدولتين ، والذي ضمن من
جديد (استقلال وحدود سلطنة مسقط) .

ولم يكن بخاف على الفرنسيين ، ان المقصود من ذلك هو
ايقاف النفوذ الفرنسي عند حدود ما تم التوصل اليه في الاتفاقيين
المذكورين ، ومحاولة لقطع الطريق على امتداد هذا النفوذ في السلطنة
وفي غيرها من امارات الخليج .

وازاء ذلك ، فقد وجدت فرنسا نفسها - تمسحا مع سعيها
السياسي لايجاد مواقع قوة لها في الخليج ، ومتابعة لمحاولاتها الرامية
الى اضعاف النفوذ البريطاني فيه - انها مضطرة الى الالتفات من وراء
بنود هذا الاتفاق ، ولذلك بادرت الى تهيئة السبل امام القراصنة
لكي يواصلوا نشاطهم من جديد ، بان رقت الاعلام الفرنسية
على عدد من سفن القراصنة في محاولة منها لابعاد هذه السفن .
عن ملاحقة شوك الاسطول البريطاني .

غير ان السلطات البريطانية التي اكتشفت هذه الخطة ،
والتي وجدت نفسها هي الاخرى مضطرة الى المحافظة باقصى ما تستطيع
من جهد على عدم خرق بنود الاتفاق المذكور وابقائها قيد العمل
والتنفيذ ، لجأت الى بديل من استعمالها القوة ضد الفرنسيين ،
وذلك بممارستها عمليات الضغوط السياسية والشكايات الشديدة
التي انتهت بتوقيع اتفاق جديد يعزز مضمون الاتفاق السابق .

ولكن كل تلك الاتفاقات والمعاهدات التي بذلت بريطانيا من
اجلها ، الجهد الكثير ، لم تكن الا تهيئا لماهدة التقييد والاضعاف
التمام التي عقدت في الثامن من اذار عام ١٨٩٢ ، والتي تضمنت
تعهد شيوخ ابو ظبي والمشاركة ودبي وعجمان وام القوين ورأس
الخيمة - اصالة عن انفسهم ونياية عن ورثتهم وخلفائهم - بان
يلتزم كل منهم بتنفيذ القيود التالية :

١- لن يدخل بأي حال من الأحوال
في اتفاقية أو تراسل مع أية
حكومة فيما عدا الحكومة
البريطانية .

٢- لن يوافق على إقامة أي وكيل
لأية حكومة أخرى في امارته
بلون موافقة الحكومة
البريطانية .

٣- لن يتنازل مهما كانت الأحوال
ولن يبيع أو يرهن ، او عدا
ذلك ، لن يقبل احتلال أي
جزء من امارته الا للحكومة
البريطانية .

ولكن هذه المعاهدة الجائرة لم تكن خاتمة المطاف في سياسة
التكهيل البريطانية التي فرضتها على جماهير الخليج العربي ،
فقد اعقبتها في ٢٤ تشرين الثاني من عام ١٩٠٢ اتفاقية حظر السلاح
حيث نصت على منع استيراد الأسلحة منها باتا ، من قبل أي من
أولئك الامراء والسيوح او ابنانهم ، وقبل ذلك وحين تولقت الحكومة
البريطانية عام ١٨٩٨ من صحة الانباء التي نقلت اليها حول حصول
الفرنسيين على امتياز محطة فحم في بندر جيزرة (على بعد خمسة
أميال الى الجنوب الشرقي من مسقط) بموجب اتفاق سري جرى
بين فرنسا والسلطان ، اعتبرت ذلك بادرة انتهاك خطيرة لاتفاقية
عام ١٨٦٢ التي تمت بين بريطانيا وفرنسا ، وخرقا لاتفاق سنة
١٨٩٢ بين سلطان مسقط وبريطانيا ، لذا ، فقد اصدرت السلطات
البريطانية أوامرها الى احدى السفن الحربية بانزال العلم الفرنسي
من بندر جيزرة ، الا انها ووجهت بتهديد السفن الفرنسية الحربية
التي كانت راسية هناك ، وقد اضطرت السفينة البريطانية للوضوح
الى أوامر القائد الفرنسي ، ولم تقدم على تنفيذ مهمتها ولكن بريطانيا
لم تقف عند حدود هذه العملية الفاشلة ، بل أوعزت الى المقيسم
البريطاني في الخليج ، بأن يحمل الى السلطان فيصل بن تركي ،
مذكرة بالشروط التالية :

١- أن يقوم السلطان فوراً بفرار
وزيره الشيخ عبد العزيز
الذي كان من المتحمسين
للعلاقات الودية الجديدة في
فرنسا .

٢- الدخول في مفاوضات لاجل
التعويض عما لحق بالانجليز
خلال ثورة ١٨٩٥ العثمانية .

٣- أن يأمر السلطان موظفيه
بالكف عن جمع الضرائب على
التجارة البريطانية أكثر من
سبة ٣٪ كما حددتها
المعاهدة البريطانية مع مسقط
في عام ١٧٩٨ .

٤- أن يعلن لجميع سنان مسقط
وممتلكاتها في الخليج العربي
تخليه عن الامتيازات التي سبق
أن اعطاها سرا لفرنسا ،
واهمها امتياز بندر جيزة .

٥- أن يمنع استعمال العلم
الفرنسي على السفن التابعة
لرعاياه .

وبعد أن رضخ السلطان لتلك الشروط الجائرة ، تحت تهديد
سلاح البحرية البريطانية ، بعث - تحت نفس الضغوط - برسالة
الى المحتل الفرنسي يعمه فيها عزمه على التخلي عن امتياز بندر جيزة
ويحذره من توزيع الاعلام الفرنسية على أهالي مسقط في مياه المحيط
الهندي والخليج العربي .

وبحكم أهمية وحساسية المكانة التي تتميز بها مسقط ، يبدو
أنه ليس من المستغرب أن تلجأ بريطانيا الى خوض حرب ضد فرنسا
إذا اقتضى الامر . فما أقدمت عليه عن قرص لتلك الشروط الجائرة
على السلطان بقوة السلاح ، لم يكن الا متابعة للسياسة البريطانية

التي كانت ترى أن السيطرة على مسقط من قبل أية دولة أخرى ، إنما يعني تجريد النفوذ الانجليزي في المحيط الهندي والخليج العربي معا ، من أهم موانئه ، وإذ القوة التي تسيطر على هذه المدينة تصبح سيدة الموقف من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية في الخليج وبلوجستان . كما أنه كان يعني - من ناحية أخرى - متابعة لاعتقاد وزارة الخارجية البريطانية الذي أوضحته في مذكرتها المؤرخة في كانون الثاني عام ١٨٩٠ والتي بعثتها إلى وزير الهند ، الدكتور كروس ، فقد ذكرت فيها : أن مسقط تقع ضمن مناطق النفوذ البريطاني ، وأنه ليس في مقدور فرنسا أو أية دولة أن تدعي السيادة على هذه المياه .

أما روسيا القيصرية التي كانت هي الأخرى تطمح في السيطرة على الخليج العربي ، فقد حدث - تنفيذاً للخطة التي وضعت - أن رست في سنة ١٩٠٠ ، إحدى السفن الروسية في بندر عباس طالبة تزويدها بالقمح . ولكن قائد السفينة الذي كان ينفذ تلك الخطة ، أعلن أن كمية القمح التي جلبت إليه ^(١) ، ومقدارها ٣٠٠ طن لا يمكن أن تحملها سفينته ، لذا فقد طلب إقامة مستودع له في المرفأ الإيراني المذكور ، على أن يخرسه جنود من القوزاق ، غير أن بقاء الضباط الروس من فرقة القوزاق وظهورهم في مينائي بوشهر وبندر عباس ، أثار غضب الانجليز ومخاوفهم إلى حد انتعير . ولكن بريطانيا التي لم تكن تريد الدخول في صدام مسلح مع روسيا ، وفي منطقة الخليج بالذات ، لم تكن كذلك على استعداد لأن تتخل عن أي مركز لها في الخليج .

ولقد عبر اللورد كرزون - الحاكم البريطاني العام في الهند آنذاك - عن ذلك بصورة دقيقة ، إذ قال :

« أن وجود ميناء لروسيا في الخليج ، هو حلم عزيز على قلوب حكام الفولقا . ولكن ذلك يعمل عنصر عدم الاستقرار في مجريات الأمور في الخليج ، مما يجعل التوازن يختل بشدة ، كما أنه سيحطم تجارة تفكر بملايين من الجنيهات الاسترلينية ، ويشعر عصبية بين حكام المنطقة ، من شأنها إذا ما فجرت من الخارج ، أن تقضي كل منها على الأخرى . »

(١) وقد جلبتها سفينة بوسية أخرى .

وقد أنهى النورث كرنون كلامه بالقول : نتحارب بريطانيا وروسيا في مكان آخر . ولكن يجب أن لا نسمح بالصراع الدولي هنا . لأنه سوف يعكر صفو الحياة السلمية للتجارة العالمية * وأننا اعتبر أن إعطاء امتياز لروسيا ليكون لها مرسى بحري في الخليج ، سوف يكون اهانة متعمدة لبريطانيا العظمى وإثارة لحرب قد نعرف كيف تبدا ولكن لا يعرف احد كيف تنتهي » .

إن المدلول الخطير الذي تكشفه هذه الوثيقة الهامة ، ليدلنا بوضوح على مدى تمسك بريطانيا بسياستها الاستعمارية المرسومة وقصد نجاح الخليج . كما يدلنا على الاعية البالغة التي يشكلها الخليج في حساب الاستراتيجيات الاستعمارية * ولهاذا بالتحديد ، راحت بريطانيا تولى فرض معاهدات التكميل والتجريد من السلاح على جماعير الخليج العربي * كما مضت في عقد الاتفاقيات الاستثنائية لنروات اشقة * ففي عام ١٩١١ و ١٩١٢ وقعت اتفاقات أخرى تم بموجبها توسيع نطاق الاحتكارات البريطانية ، ليشمل امتيازات اللؤلؤ والنفل * وبموجب هذه الاتفاقيات التي أبرمت إلى أجل غير مسمى ، تم تنصيب ضابط سياسي بريطاني للاشراف على سياسة امارات الخليج ، حيث أصبح يشار إليها في النصوص الرسمية بأنها « دولة معمية » من قبل بريطانيا . وأنها « دولة ذات سيادة » مرتبطة بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية ، التي خولت نفسها حق : « الاشراف اتمام على سياساتها وعلاقاتها الخارجية » ، وخاصة فيما يتعلق بعقد الاتفاقيات الدولية والتمثيل الدبلوماسي * . وباسم ذلك الحق وتلك الحماية ، اندفعت القوات البريطانية بكل شراسة إلى نجدة سلطان مسقط والتصدي بكل قسوة للقبائل العربية التي أعلنت الثورة في عمان ضد سلطان مسقط في عام ١٩١٥ * ولكن الصمود الفائق الذي جابه به الثوار ، هجوم الانجليز فوجت الفرصة على المستعمرين وحال دون تحقيق سياستهم في ارقاع جماهير الشعب العربي هناك شحنة الاستعمار البريطاني ، بالقضاء على هذه الثورة التي ظلت مشتتة حتى عام ١٩٢٠ حيث اضطرت السلطان إلى توقيع معاهدة (السبب) مع امام عمان ، وبموجبها اقر بالاستقلال الذاتي لقبائل عمان * ولكن تبعاً لما تملبه المصالح البريطانية ، التي دعر رجالها من ذلك الاتفاق ، على سياسة الاستعمار البريطاني ، وقطعا للطريق على احتمال قيام ثورات مماثلة تطيح

بتلك المصالح ، بعد تقويضها لاركان الوجود البريطاني شيئا فشيئا أعلن الحاكم البريطاني العام بالهند في سنة ١٩٢٨ عن اعترافه بما أسماه « استقلال عمان وسيادة الامام فيها » وذلك تمسحا مع « سياسة فرق تسد » .

والذي شجع المستعمرين الانجليز على ذلك ، من جهة اخرى ، ان الاعتقاد الذي كان سائدا لدى خبراء النفط البريطانيين ، هو وجود النفط بكميات غزيرة في عمان . لا سيما وانه سبق للانجليز ان استحصلوا من سلطان مسقط في عام ١٩٢٣ ، مذكرة يعد فيها بعدم اعطاء أي امتياز للتنقيب عن الثروات قبل اخذ رأي الممثل البريطاني في مسقط .

واستمرارا في تنفيذ بريطانيا سياستها في الحفـاظ على مصالحها بشكل وطيد في المنطقة ، عرض القتمسل البريطاني وبامر حكومته ، سعيد بن تيمور ضد والده السلطان تيمور بن فيصل بعد ان استنزفته تلك المصالح تماما ، الى الحد الذي بدا فيه هزيلا لا يقوى على الصمود امام اية عملية للتخلص منه . وحتى بدا معه الوجود الانكليزي نفسه مهددا بالزوال فيما اذا بقي السلطان في الحكم . لذلك ، اقدمت بريطانيا على دفع السلطان الابن (١) لئلا يخلع ابيه في عام ١٩٣٢ فارسل متفيا الى الهند ، حيث مقر الحكم البريطاني العام لاقليم الامبراطورية العظمى في آسيا . ومات هناك بمرض السرطان .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت بريطانيا بشكل سافر جدا الحاكم الفعلي في السلطنة . كما عملت على تكريس وجود القوات البريطانية فيها خلال الحرب العالمية الثانية ، ولا سيما بعد ان انشأت قاعدتين حيويتين لها في كل من صلالة ومطرح .

وطبقا لمنطوق (نظام المحميات) البريطانية ، فقد وضعت ادارة شؤون الخارجية والمالية تحت اشراف الانجليز .

وكذلك ، تولت الحكومة البريطانية من جانبها مهمة تمثيل السلطان في النزاع الذي دار في الخمسينات خاصة ، بين السلطنة وحكام آل سعود ، حول منطقة البريمي والذي انتهى بتدخل بريطانيا

وقد خلفه - هو الآخر - ابنه قابوس في ١٩ تموز ١٩٧٠ ونُس في ٢٣-٧-١٩٧٠ كما اشارت اليه الصحف . ونظما اعتمدت في ذلك على تاريخ الاعلان عن خلفه في ٢٣-٧-١٩٧٠ .

العسكري واحتلالها مباشرة من قبل الانجليز في يوم ٢٦-١١-١٩٥٥ حيث اعلن السير انطوني ايدن رئيس الوزراء آنذاك امام مجلس العموم البريطاني ان قوات (شاطيء القراصنة) قد احتلت واحة اليريمي وطردت القوات السعودية منها ، وذلك بعد فشل المفاوضات بين بريطانيا وحكام آل سعود . وكان تعليقه لهذا العمل العدواني ، هو انه (لاجل احترام عهودنا ومساندة اصدقائنا ، لم يكن ازاء الفشل ، سوى اللجوء الى القوة) .

وعلى غرار هذا التدخل العسكري ، قامت القوات البريطانية والمسقطية ، بقيادة الكولونيل وارثيلد وضباطه البريطانيين ، بالهجوم على قبائل نزوى التي اعلنت استقلالها عن السلطان سعيد ابن تيمور وحكمه في مسقط .

ففي صباح الخامس عشر من كانون الاول سنة ١٩٥٥ استطاعت تلك القوات ان تباعث نوار نزوى وان تعزل الامام غالب (الرئيس الروحي) لعمان . في حين تمكن اخوه طالب - وغيره - من الفرار الى الخارج . ولكنه ما لبث ان عاد في تموز ١٩٥٧ على رأس بضعة مئات من انصاره ، ليشعل فتيل الثورة في عمان ضد سلطان مسقط سعيد بن تيمور . الامر الذي حدا بالاخير الى الاستئجار بالقوات البريطانية مجددا ، فشن الانجليز هجومهم البري الشرس ، بمساندة الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو البريطاني ، والتي كانت تقلع من قواعدها في صلالة ومطرح والشارقة والبحرين ، وعدن سابقا ، وفي هذا الوقت بالذات كانت سلطات الاستعمار البريطاني ، قد وضعت قواتها المنتشرة - حينذاك - في الشرق الاوسط تحت الانذار لمدة عدة اسابيع ، بحكم شعورها بخطورة الموقف .



لقد اطمانت الحكومة البريطانية الى احكام قبضتها على سلطنة مسقط وامارات ساحل عمان (المتصالح أو المهاند) من خلال تلك المعاهدات والمواثيق التي ابرمتها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، مع حكام وامراء تلك المناطق . غير ان استراتيجيتها الاستعمارية التي كانت تملي عليها اكتساح كل نفوذ آخر - من جهة - وتوسيع رقعة سيطرتها على بقية المناطق المجاورة - من جهة

ثانية - كانت تحتم عليها الانتفاة بجدية الى معالجة امر بقية بلدان الخليج العربي .

وشروعاً في ذلك . واتماماً لزحفها الاستعماري الذي كان يجري من الجنوب - حيث سلطنة مسقط وامارات ساحل عمان - فقد بدأ زحفها من الشمال ، وعبر البصرة التي سبق الحديث عنها ، الى الكويت والبحرين فقطر .

أما الكويت التي فتحت الانجليز فيها أول مسندوع لبضائعهم ونعرفوا على أهميتها كما مر سابقاً ، فقد توصل الانجليز في عام ١٨٢١ الى الحصول على ترخيص يسمح بإقامة أول ضابط سياسي بريطاني فيها .

وهذه الامارة التي كانت قبلو وحتى الى ما بعد ذلك التاريخ ، مقاطعة تابعة للحكم العثماني ، وجد الانجليز في سعي شيخها مبارك الصباح للحصول على اعتراف من الاتراك باستقلاله فيها ، فرصة للوثوب عليها (بالحماية) البريطانية وفصلها عن الحكم العثماني . تحت ستار (الاستقلال) يقصد 'منغلال مرقعها الهام الذي يوضحه العفيد (ميد) المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، اذ يقول : تملك الكويت ميناءاً ممتازاً ، واذا ما أصبحت تحت حمايتنا ، فستكون بلا شك من اهم المراكز في الخليج العربي ، فبالاضافة الى احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكة حديد من الاسكندرونة او بور سعيد ، فسيكون في وضع يساعداً لاجل حماية هذا الخط . فان تجارتها مع البصرة ناجحة ، وكذلك مع نجد وسوريا . ان الحماية البريطانية على الكويت ، تعني تركيز مصالحنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحلها (لذا ، فقد أبدت سلطات الاستعمار البريطاني ، اهتماماً خاصاً بالشيخ مبارك الصباح الذي كان يلاحقه الخوف من احتمال قيام الحكومة العثمانية بهجوم واسع ضده ، ينتهي به الى العزل - على أقل تقدير - نتيجة لاحلامه وسعيه نحو الاستقلال بالكويت والوقوف بها على (الحياد الودي) .

ولكن مخاوفه تلك ، أدت به الى ان يظهر تجاوباً تاماً مع سياسة بريطانيا الهادفة الى وضع الكويت تحت حمايتها . فوقع في ٢٣ كانون الثاني من سنة ١٨٩٩ الاتفاقية السرية التي تعهد فيها بأن لا يتنازل عن أي جزء من (مقاطعته) لاية دولة اجنبية ، وان

لا يستقبل أي ممثل لنزلة أجنبية بدون موافقة السلطات البريطانية
وفي سنة ١٩٠٠ وقع الشيخ المذكور على اتفاقية تحريم استيراد
السلاح وتصديره . ومع أن هذا التاريخ هو الذي شهد وقوع
الكويت تحت الحماية البريطانية ، إلا أن بريطانيا تويشت في تعيين
قنصل لها هناك ، حتى عام ١٩٠٤ حيث أرسلت قنصلها الأول وممثلها
السياسي في الكويت .

وفي الرسائل المتبادلة في عام ١٩١١ وعام ١٩١٤ بين شيخ
الكويت وسلطات الاستعمار البريطاني ، تعهد الأول ، إضافة
لما سبق ، بعدم منح أي امتياز نفطي أو لؤلؤي قبل الحصول على
موافقة بريطانيا . وفي ١٩١٤ أيضا طلب المقيم السياسي في الخليج
من شيخ الكويت التعاون مع الشيخ البر خازال خان وغيره ،
لمهاجمة البصرة واحتلالها .

وأما البحرين التي سبقت الكويت في السقوط تحت السيطرة
البريطانية ، فإن اتفاقاتها مع الأخيرة تعود إلى سنة ١٨٢٠ حيث
عقد الاتفاق الأول بينها وبين شركة الهند الشرقية ، والذي تقيمه
حكماها بموجب ، بنفس القيود التي تضمنتها المعاهدات المبرمة
بين بريطانيا وأمارات ساحل عمان . إلا أن حاجة بريطانيا الدائمة
إلى توسيع مجالات استغلالها ، كانت تضطرها بين حين وآخر إلى
عقد اتفاقات جديدة ، كان من بينها اتفاق كانون الأول سنة ١٨٨٠ .
حيث وقع حاكمها يومذاك ، عيسى بن علي الخليفة ، المعاهدة التالية :
« نحن عيسى بن علي الخليفة شيخ البحرين ، اتعهد باسمي
واسم من سيخلفني بمدي في إمارة البحرين ، أن لا أقدم على أية
معاهدة كانت مع أية دولة كانت أو أي اتفاق كان ، دون الحصول
على رضى وموافقة الدولة البريطانية . وفي الوقت نفسه اتعهد
بأن لا أمنح دون الحصول على رضى بريطانيا ، أي امتياز كان لأية
دولة كانت بتأسيس محطات لاختذ الفحم » .

وفي الثالث والعشرين من آذار سنة ١٨٩٢ ، وقع شيخ
البحرين وثيقة الحماية البريطانية التي يقضي منطوقها بجعل شؤون
الخارجية والدفاع في البحرين في أيدي السلطات البريطانية .
وبعد هذه الاتفاقية ، توالت المعاهدات الاستعمارية بين الطرفين
لتحقق مزيدا من أحكام قبضة الاستعمار البريطاني في البحرين .
وخاصة بعد اكتشاف النفط ، حيث بنيت في عام ١٩٣٥ أول قاعدة

بحرية بريطانية في الجفير ، ثم اعقبها انشاء قواعد عسكرية في المحرق
والهفلة وغيرهما من المناطق الاخرى .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، جعلت بريطانيا من ميناء
البحرين ، قاعدة بحرية لها . كما صيرت المطار الجوي ، قاعدة
لسلاح الطيران .

وقد كان للمظاهرات الكبيرة التي قامت بها جماهير البحرين
في تشرين الثاني سنة ١٩٥٦ اثر العموات الثلاثي على القطر العربي
المصري . رد فعل عنيف من جانب سلطات الاستعمار البريطاني ،
مما حدا بها الى ارسال نجدات عسكرية عاجلة لتدعيم موقف قواتها
المرابطة هناك ، ولتلافي تطور هذا الموقف ، بالشكل الذي يعزز
الوجود الاستعماري في البحرين .

وكذلك كان الحال تقريبا حين تجددت المظاهرات العارضة سنة ١٩٥٧
على اثر صدور الاحكام الجائرة ضد عدد من قادة مظاهرات ١٩٥٦ .



اما قطر ، فقد كانت مبادرة بريطانيا تجاهها في ٢٢/نيسان/
١٨٩٣ حين ابلغت السلطات العثمانية عن عزم الحكومة البريطانية
في الهند على ارسال حملة حربية لتسليم مقاليد الحكم في هذه المشيخة .
الا انها لم تنته في صالح بريطانيا من الناحية السياسية ، وان كانت قد
عززت تحالف البريطانيين مع بعض شيوخها المرتشين والذين اوثكروا
عليهم في تلك المبادرة .

وقد ظلت قطر تحت الهيمنة العثمانية طيلة تلك الازمان ،
والى منتصف سنوات الحرب العالمية الاولى ، حيث بادرت القطعات
البريطانية بشن هجومها ضد هذه البقعة الوحيدة من الخليج العربي
التي ظلت بعيدة عن النفوذ البريطاني ، فاستطاعت في عام ١٩١٦
ان تدحر الحامية التركية المتمركزة في الدوحة .

وبذلك ، فرضت القوات البريطانية سيطرتها المطلقة على
بلدان الخليج العربي بأسره .

التنقيب عن نفط الخليج بداياته وامتيازاته وكمياته

كان التوقع السائد لدى خبراء النفط والمنقبين عنه من الانجليس خاصة ، يتصب على امكان توافره في البحرين * وقد جاء اكتشاف البئر الكبير في مسجد سليمان بالمنطقة الجنوبية من ايراق الحالية ، خلال العقد الثاني من القرن العشرين ليحول ذلك التوقع الى الاعتقاد بوجوده في البحرين بصورة قاطعة * الامر الذي لفت انظار شركات النفط نحو هذا القطر اكثر من ذي قبل ، وبدأت تتطلع اليه بشكل جاد ، وراحت تتسابق فيما بينها للحصول على امتيازات التنقيب فيه .

ونتيجة لذلك ، فقد أسست لهذا الغرض شركة (ايسترون آند جنرال سنديكيت) البريطانية في لندن عام ١٩٢٠ ، واوكلت

الى مثلها الميجور النيوزيلندي (فرانك هولز) مهنة الحصول على امتيازات التنقيب في البحرين - وقد حصل عليه بالفعل - الا انه بعد مدة وجيزة - باعه (أو تخلى عنه) الى الشركة الامريكية (ستندرد أوف كاليفورنيا) التي انشأت لهذا الغرض شركة (بايكو) .

وتمشيا مع موانيق حصر الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا من امراء الخليج ومشايخه ، بموجب المعاهدات الخاصة التي أبرمت مع كل منهم ، كما مر في الفصل السابق ، فقد جعلت حرية هذه الشركة على النحو التالي :

كندية الجنسية ، امريكية رأس المال والادارة ، بريطانية الجهاز الاداري ، وبالرغم من مضي زمن غير قصير على الحصول على امتياز التنقيب ، الا ان حفر البئر الاولى لم يكن الا في عام ١٩٣١ - وفي عام ١٩٣٤ بيعت أولى شحنات النفط البحريني ، على الرغم من قلة الكميات المكتشفة والتي لم تكن مضاعفتها من السهولة بسكون . نظرا للتركيب الطبقي الارضي الذي وجد فيه النفط . كما انه في عام ١٩٣٦ تمت أولى العمليات لتأمين تسويق نفط البحرين ، ومع ان كمياته المنتجة كانت قليلة ، فقد انشئت مصفاة للنفط في منطقة (سترة) بالبحرين ، الا ان النفط المكرر فيها يأتي اكثره من آبار الاحساء بالجزيرة العربية ، بواسطة انابيب ممدودة تحت المياه - ويبلغ الطول الكلي لهذه الانابيب ستة وعشرين كيلو مترا .

وقد سجل معدل تكرير النفط اليومي في هذه المصفاة خلال العام الماضي حوالي (٨٨) مليون برميل ، يشكل نفط الجزيرة العربية حوالي ٦٢٥٠٠ مليون برميل ، وقد أصبح عدد الابار المنتجة في البحرين الآن ١٨٥ بئرا ، ضمن مساحة امتياز التنقيب الذي يشمل ١٠٠ ألف فدان ، والذي ينتهي امده بموجب الاتفاقات الخاصة في عام ٢٠٢٤ .

اما الانتاج اليومي الذي سجلته تلك الابار لهذا العام ، فقد بلغ ٧٥٩٦٦٩ ألف برميل يوميا . هذا وكاف الانتاج العام للسنة الماضية قد بلغ حوالي ٢٥٥ مليون برميل .

والجدير بالإشارة إليه هنا، هو أن الحكومة البريطانية كانت قد استحصلت من حاكم البحرين ، تعهدات خاصة بعدم منح أي امتياز للتنقيب عن النفط إلا بعد موافقتها ، وذلك في الرسائل المتبادلة بين الحاكم المذكور وممثل الحكومة البريطانية في المنطقة ، والتي جرت خلال سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٤ .

* * *

أما نفط الكويت ، فترجع بدايات البحث عنه الى عام ١٩١٣ . ويتضح لنا هذا من خلال مضمون الرسالة الجوابية التي بعثها الشيخ مبارك الصباح الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، يوم السابع والعشرين من تشرين اثناني عام ١٩١٣ ، والتي ألزم نفسه فيها ، بأنه اذا (شرف الاميرال) البريطاني ، شاطي الكويت ، فانه - أي الشيخ - سيجعل أحد ابنائه في رفقته ، ليكون في خدمته ، ولبريه معدن الوقود في البرقان وغيره ؛ وانه اذا كانت الحكومة البريطانية ترغبو الحصول على البترول من هناك ، فإلى الشيخ (أن يمنح الامتياز في هذا الشأن الى أي شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية) .

ومما يجدر ذكره بصدد منطقة البرقان هذه ، هو انها من أهم مصادر النفط في الكويت .

والامتياز الاول اندي منح للتنقيب عن النفط في الكويت يعود الى سنة ١٩٣٥ . وهذا الامتياز يشمل كافة الاراضي الكويتية . كما ان مدته ٧٥ سنة اي انه ينتهي في عام ٢٠٠٩ . غير ان التوقيع على اتفاق مناصفة الارباح والذي تم في عام ١٩٥١ قد مدد في اجل ذلك الامتياز ، فقد اعتمدت المدة السابقة (٧٥) سنة نافذة منذ مطلع كانون الاول لعام ١٩٥١ . وبهذا ستكون نهايته في عام ٢٠٢٦ .

ونفط الكويت الذي عثر على اول بئر له في عام ١٩٣٨ ، هو من حيث التركيب ، أفضل نفط في العالم . ذلك انه ليس من بئر في الكويت يتجاوز عمقه ألفا وخمسمائة متر ، علاوة على انها تمتاز بقلّة التكاليف وبقرّبتها من البحر حيث لا يحتاج النفط - لفرض ايصاله للبحر ، الى تكاليف الضخ .

كما ان اول شحنة تم انتاجها وارسالها الى أوروبا ، كانت في حزيران عام ١٩٤٦ . وانتاج هذا العام الذي لم يبلغ أكثر من ٨٠٠

ألف طن ، سرعان ما قفز في عام ١٩٥٠ الى (١٧٣٠٠) سبعة عشر مليون طن وتلاثمائة ألف طن - وظل انتاج النفط الكويتي في تزايد مستمر حتى بلغ في عام ١٩٦٢ (١٨٠) مليون طن ، وهو الانتاج الذي يوازي انتاج الشرق الاوسط لعام ١٩٥٦ بأسره .

* * *

أما فيما يتعلق بامتيازات التنقيب عن النفط في امارات ساحل عمان ، فكلها تعود الى ايام متقاربة من سنة ١٩٢٢ . ففي ١٧ و ٢٢ من شهر شباط لهذا العام تعهد كل من شيخ الشارقة ، وراس الخيمة ، بانه في حالة العثور على (منجم للبتروك في ارضي ، فانهي لن اعطي استغلاله للاجانب عدا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية) .

كما اعطى كل من شيخ ابو ظبي وعجمان وام القيوين ، تعهدات مماثلة ، وذلك في الثالث والرابع والثامن من ايار ١٩٢٢ .

أما شبه جزيرة قطر ، فان بداية الحصول على الامتيازات النفطية فيها ، تعود الى سنة ١٩٣٥ . واعد هذا الاتفاق ، كامتياز الكويت ، هو ٧٥ سنة ، اي انه ينتهي في عام ٢٠١٠ .

وقد اعطت التنقيبات التي بدأت في عام ١٩٣٧ نتائجها الايجابية بعد سنتين من هذا التاريخ . حيث عثر على النفط في الشاطئ العربي المقابل للبحرين .

ومع ان الحرب العالمية الثانية ، قد عطلت هذا الانتاج ، الا انه حقق ففزات واسعة بعد ان يوشر العمل به . اذ ارتفع من ٩٦ ألف طن في سنة ١٩٤٧ الى سنة ملايين وثمانية وأربعين ألف طن في عام ١٩٥٧ . وحسب احصائيات الخبراء ، فان استخراج نفط قطر ، يعد من اربح العمليات التجارية ، حيث تصل ارباح الشركات منه الى ١٣٠ بالمائة ، في حين تبلغ تلك الارباح في البحرين ٨٠ بالمائة . وتتضح الاهمية البالغة لهذه الارباح بالنسبة للشركات ، فيما اذا قارنا بينها وبين تسبب الارباح التي تحصل عليها الشركات العالمية . فباستثناء شركات نفط الشرق الاوسط ، فان احصائيات الخبراء تدلنا على ان جميع الشركات العالمية الاخرى لا تربح اكثر (١٥٪) .

اهمية الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية الحديثة

لعل من المفيد جدا قبل ان نعرض - بصورة عامة - لاهمية الخليج العربي في حساب الاستراتيجيات الاستعمارية في القرن العشرين ، ان نتعرض الى حيوية مضيق هرمز والجزر الواقعة في مدخله ، ومبلغ اهميتهما في الصراع الاستعماري عبر القرون ، فان هذه المنطقة الحساسة من الخليج والتي يبلغ عرضها ٢٦ ميلا بين الساحلين الشرقي والغربي ، انما تمثل عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربي ، وجزر مضيق هرمز ، بحكم وقوعها في هذه المكانة ، تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج ، وتحكم فيها ايضا .

وقد رأينا في ماضى ، أهمية مسقط في الاستراتيجية البريطانية خاصة ، ولكن الناظر الى موقع مسقط وجزر هرمز ، يدرك بلا أدنى شك ، الاهمية الكبرى لهذه الجزر ومضيقها ، فهما يشكلان موقعا بارزا جدا ولهيذا في الخليج .

فحين عزم الاسكندر المقدوني على احتلال الهند في عام ٣٢٥ قبل الميلاد ، اي قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرنا من الآن ، أوعى الى قائد اسطوله (نيادكورس) باحتلال جزر مضيق هرمز والسيطرة عليها أولا ، بهدف التمكن من السيطرة على مضيقها وحركة المرور فيه . ومن ثم أمره بالشروع في احتلال الهند .

وقد لعبت هذه الجزر ، الدور نفسه ، في نطاق الخليج العربي . فقد كانت كل قوة تفرض سلطانها هناك ، تستطيع أن تتحكم بصورة مطلقة في المجالات السياسية والعسكرية والتجارية . كما أن أية قوة أخرى مجاورة لا تستطيع الإفلات من ارادة القوة المسيطرة على هذه الجزر ، والشروط التي تضعها بخصوص التجارة والضرائب المفروضة على السفن المارة عبر المضيق المذكور .

لماذا كانت تلك هي أهمية هذه الجزر ومضيقها ، في الازمان الماضية فان اهميتها الحاضرة تكون بدون أدنى شك ، اضعاف

ما كانت عليه في السابق . وخصوصا بعد ان أصبحت منقولات السفن المارة في هذه المنطقة ، تشكل العناصر الرئيسة والحيوية جدا في الصناعة وآلات الحرب الاوربية والامريكية . وبصورة اخص ، فان تلك المنقولات تعني عتصر الحياة في اوربا الغربية .

وفي هذا الصدد يؤكد خبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون الامريكية ، ان ٨٦٪ من صادرات نفط الشرق الاوسط ، تمر في مضيق هرمز وما يقارب نصف الطاقة التي عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته اليومية ، كذلك . وانه ليس من شك في ان النفط يمثل الجزء الاعظم والاكبر من مجموع السلع التي تصدر البحار . بحيث أصبحت حرية حركتها او التحكم فيها ، مسألة حياة او موت للعديد من بلدان العالم واقتصاده وحياته اليومية .

من هنا تتجلى الاهمية الكبرى التي تتمتع بها جزر مضيق هرمز . وهذه الاهمية تزداد أكثر ، اذا ما وضعنا في حسابنا مسألة اغلاق هذا المضيق الى جانب اغلاق المسر الحيوي الهام في قناة السويس . عندئذ كيف يكون التصور لانقصار اقتصاد العالم الغربي ، وكيف ستكون ابعاد الانقلاب الخطير في الاستراتيجيات الاستعمارية ؟

لجل الاجابة عن هذا التساؤل ، لا بد لنا من ايراد ما فروه مركز الدراسات المذكور ، من أن الشرق الاوسط سيصدر وحده ، في اواخر السبعينات ، نحو عشرين مليون برميل يوميا من النفط . هذا اضافة الى كميات هائلة متزايدة من الكيماويات البترولية ، وهي صادرات قد يرتفع نصيب مضيق هرمز منها الى ٩٢٪ ، فيبلغ مقدار ما يمر فيه من النفط ١٨٥٠ مليون برميل في اليوم الواحد .

وهذه الارقام الهائلة ، انما تستند في حسابات المركز المذكور ، الى أن المنطقة تحتوي على احتياطي يفوق احتياطي أية منطقة أخرى في العالم .

بعد هذا ، نعود الى السؤال : ماذا يحدث لو أغلق المضيق ؟ ومنع مرور الناقلات الضخمة الى اوربا ؟ .
يكفي أن نستند مدى تأثير ذلك ، من حقيقة الارقام المدرجة

أدناه ، عن مقادير براميل النفط التي تمر سنويا الى دول اوربا وقواها وكذلك صناعاتها المنتشرة هنا وهناك .

الكمية بملايين البراميل

المنطقة

٣٨٧٢

اوربا الغربية

٣٥٤

افريقيا

٣٦٢

آسيا (غرب بورما)

٤٢٠٩

الشرق الاقصى

١٧٨

الولايات المتحدة

عندئذ نتذكر ان استراتيجية الامبريالية العالمية ، مستنهار حتما ، واوربا الغربية منها على وجه الخصوص ، لاسيما اذا وضعنا في حسابنا ان معظم تلك الكميات ، انما تجهز لتغطية نفقات الحركات العسكرية المجابهة لثورات التحرر العالمية ، كما يحدث في فيتنام ولاوس وكمبوديا مثلا .

ولنتذكر تلك الاخطار وتلافي ما يحدثه اغلاق مضيق هرمز من نواتج عكسية تدميرية بالنسبة للاستعمار العالمي ، اوصى مركز الدراسات المذكور في تقريره البالغه صفحا ١٠٧ صفحات بانشاء مستودعات كبيرة لخزن الوقود في الدول المستهلكة ، مع تطوير مصادر جديدة ، كما اوصى بالاحتفاظ بنفوذ كاف لضمان المواصلات الجوية عبر المنطقة ، وخاصة حقوق بريطانيا الجوية ، واوصى كذلك بضرورة تقديم كل مساعدة ممكنة من قبل بريطانيا لتزويد القوات المحلية بالمعدات والتدريب اللازم ، لغرض مجابهة وابعاد ما اسماه خطر المساعدات العسكرية الروسية .

اهمية الخليج العربي :

بعد أن بينا في مستهل هذه الدراسة ، أهمية الخليج التاريخية نأتي الآن لتحاول تبين أهميته الحاضرة . ففي هذا القرن ، ومع تطور وتزايد أهمية الطرق الجوية والبحرية والبرية التي تربط قارات آسيا وأفريقيا وأوربا ببعضها الآخر ، نظرا لتعاظم الحاجة الاستعمارية الى الخامات والمعادن المتوفرة في آسيا وأفريقيا ، والتي تشكل عماد الحركة الصناعية والآلات الحربية لدول الامبريالية العالمية ، فقد تضاءلت أهمية الخليج العربي في حساب استراتيجيات تلك الدول ، عما كانت عليه في السابق .

في النسبة لبريطانيا خاصة ، لعل أوضح ما يدلنا على مبلغ تلك الأهمية ، هو ما سجله السياسي البريطاني ريموند اوشلي في كتابه (ملوك الرمال في عمان) الذي يتحدث فيه عن أسباب تثبيت بريطانيا بالخليج ، بلدانا وسواحل* اذ يقول :

انه « شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا » . وان اكتشاف النفط ، وتقدم الطيران ، قد اكدا هذه الحقيقة . وسيظل الخليج يسيطر على ستراتيجيتنا الدولية ستمين طويلة . فهو - أي الخليج - يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية الى الشرق ، ويحوي الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود لاساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا* .

« والدولة التي تستولي على هذا الخليج وعلى ساحل عمان ، تستطيع أن تحكم جزيرة العرب ، والعراق ، وايران ، وأفريقيا . وتستطيع أن تخلق قناة السويس* » . وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية الى الهند وأفريقيا .

« واذا ما قامت في الخليج دولة معادية ، فانها تستطيع أن تدق المسار الأخير في نفس النفوذ البريطاني بجنوبي البحر الأبيض المتوسط كله » .

ان اقرار هذا السياسي البريطاني بتلك المكانة البالغة الأهمية التي يحتلها الخليج العربي ، يؤكد من ناحية أخرى ، المؤرخ الفرنسي جان جاك بيري . في تحليله موقف بريطانيا ازاء الخليج وتشبثها فيه ، وذلك في كتابه (جزيرة العرب) اذ يقول : وللاحتفاظ بنفط الخليج والارياح الطائلة التي يدرها عليها ، والتي بها تنقذ نفسها من السقوط والانحيار ، تجد بريطانيا نفسها ملزمة أكثر فأكثر بوجوب تقديم المساعدة المسلحة لكل من أصدقائها بحكام الخليج العربي ، مهما كانت نوعية الأسباب الداعية الى ذلك .

وعلى هذا ، فانها تعتبر ان كل محاولة للقضاء على وجودها ونفوذها هناك ، انما يهدد أكثر مصالحها حيوية . لذا فهي تضع قواتها على استعداد دائم للمخاطرة بكل شيء ، وشن أية حرب مهما

(*) لا بد من التوضيح هنا ان هذا الفلق معهود التاريخ على قناة السويس . وليس غلقا كلياً لها . لانه ليس للخليج سلطة منع مرور السفن القادمة من أفريقيا الى القناة المذكورة .

كانت النتائج ، وذلك لأن قطع النفط عنها . معناه القضاء على وجودها نفسه ، بتعطيل آتني الحرب والصناعة معا ، والتسبب بتشكّلان العنصر المباشر والرئيس في ذلك البقاء .

وان اقرار ذلك السياسي البريطاني ، ليدلنا كذلك ليس فقط على ان بريطانيا لا تزال تعتبره واحدا من اهم مجالات نفوذها وسيطرتها واستغلالها ، بل ويشير بكل وضوح الى زيادة تسببت الستراتيجيات الاستعمارية كلها بهذه المنطقة الحيوية من العالم ، وبخاصة منها الاستراتيجية الامريكية - البريطانية المشتركة في الخليج ، والتي اختفى ما تخشاه هو زوال نفوذها منه .

ولعل في مقعدة اسباب ذلك . هو ان بلدان الخليج تعتبر المصدر الرئيس الذي يمون اوروبا الغربية بالنفط . فهو يزود العالم الرأسمالي بأكثر من ثلث حاجته . وقد بلغت الكميات المنتجة من نفط بلدان الخليج خلال العام الماضي (١٩٦٠) ٥٦ مليون طن من النفط ، أي ما يزيد بحوالي ٤٠ مليون طن عما استخرج على شاطئ المكسيك ، وبحوالي مرتين عنه في منطقة حوض الكاربيبي ، وثلاث مرات عما استخرج في شمال أفريقيا .

ولهذا فإن منطقة الخليج العربي هذه ، تسمى في الغرب «منطقة الجوف المزدوج» ، لأن مياهها وأغوار مواصلاتها ، تنبني . ببحر من النفط ، عملاق باتساعه - حسيما يقول المستر كيلي ، الاختصاصي البريطاني في شؤون الشرق العربي ، في مقال أوردته مجلة الأزمنة الحديثة ، التي تورد أيضا ، أن بريطانيا قد حصلت وحدها على ما يقرب من مائتي مليون طن من النفط الخام ، وان بريطانيا تستهلك - بصورة حصرية - الكمية المستوردة .

كما ان الخليج العربي ، يعتبر منطقة الاستراتيجي الهامة التي تغل منها بريطانيا وحدها أكثر من ألف مليون جنيه . ذلك أن نصف مردود النفط الذي يفترض فيه أن يكون من نصيب بلدان الخليج وميزانياتها ، يبقى جزء منه يتراوح بين الربح والثالث ، في بريطانيا حيث يودع في مصارف لندن ، ولا تعرف المبيعات الحقيقية المودعة ، ولكن تقديرات الخبراء تشير الى انها بألاف الملايين من الجنيهات ، وان لهذه الاموال المجمدة ، فضلا كبيرا على

(١) وفي احصائية لعام ١٩٦٨ بلغت هذه الكميات (٥٥٠) مليون طن .

ثبات الاسترليني في الاسواق العالمية ، والمحافظة عليه من التدهور المريع .

والى جانب ذلك ، فإن هناك (المرافق الضرورية لصناعة النفط ، من شركات نقل وتسويق وحفريات وأجهزة أخرى ، والتي حققت أرباحا خيالية لملكيها الذين يشكلون مع شركات التنقيب ، جسما واحدا في معظم الأحيان . وعن هذا الطريق ، تجري في المنطقة أبشع عمليات الاستنزاف والنهب للثروة النفطية) .

ونستطيع من خلال هذا الواقع ، أن نستخلص أن قطاعا ضخما (من عمال الصناعات البتروكيميائية والتعديت في أوربا ، يستفيد مباشرة من هذه الثروة) . كما أننا نستطيع القول بناءا على هذا والحقائق الأخرى التي قررها الخبراء المختصون ، بأن كثيرا من فئات المجتمع العربي التي تعتمد في حياتها ومصدر رزقها على ثروة المنطقة ، على اعتماد لان تستجيب إلى أي نداء تصدره الحكومة للتوجه إلى القتال دفاعا عن مصالحها . هذا عدا عن الامسوال البريطانية الموطقة في المنطقة والتي بلغت ٩٠٠ مليون باون استرليني (٥) .

وإذا كانت تلك المعطيات التي يزودنا بها الواقع ، هي بعض معالم الاستراتيجية البريطانية من منظور بريطانيا نفسها ، فإن لهذه الاستراتيجية بعدا آخر ، يكشفه المستر كيللي ايضا ، حيث يقول : ان المحافظة على استمرارية تدفق المدخولات من هذه المنطقة ذات أهمية كبرى ، ليس بالنسبة لبريطانيا وحسب ، ولكن بالنسبة لجميع الاقطار القريبة . ولهذا السبب ، فإن وجود بريطانيا في منطقة الخليج العربي ، وضمانة المغرب ، ولصالح الولايات المتحدة كذلك ، فعلى سبيل المثال : ان توقف تدفق النفط العربي في الموانئ العربية على الخليج ، سيوقف امدادات نفطية تبلغ (٢٠٠) مائتي ألف برميل في اليوم الواحد للقوات الامريكية المحاربة في جنوب شرقي آسيا .

وتضيف مجلة الازمنة الحديثة ، لهذه المسألة ايضا بالقول : انه وفقا لوثق الاحصائيات ، فإن الاحتكارات النفطية الامريكية

(٥) ورد ذلك في تصريح دوجلاس هوبم احد رؤساء الوزارات السابقين في بريطانيا .

قد حصلت في عام ١٩٦٨ على أكثر من ثلاثمائة مليون طن من النفط
الخام من مجموع ٥٥٠ مليون طن . *

هذا في الوقت الذي تؤكد فيه المعطيات غير المكتلة تماما عن
احتياطي نفط الخليج بأنه يحتوى على ٢٢ مليار طن من الذهب
الأسود . كما يؤكد الجيولوجيون بأن من الأسهل على المنقبين
اكتشاف مكامن جديدة للنفط من أن يكتشفوا تبعا جديدا للمياه
المالحة . *

بعض المقارنات بين نفط بلدان(*) الخليج ، وبعض دول أخرى

الكويت ونيويورك :

فبالنسبة للكويت التي لا تزيد مساحة أرضها عن واحد من سنة من مساحة ولاية نيويورك ، تبلغ كميات النفط المكتشفة فيها أكثر بمرتين على الأقل ، من مجموع احتياطيات الولايات المتحدة حتى أنه تم اكتشاف النفط تحت أساسات الإبنية في الكويت : العاصمة .

أبو ظبي وأوروبا الغربية :

أما إمارة أبو ظبي التي يساوي عدد سكانها واحداً من أصل ٥٥٠ من سكان لندن ، فتحوي أراضيها على سبعة أضعاف النفط الموجود في جميع مكان أوروبا الغربية مجتمعة .

قطر وأستراليا :

بينما تعد إمارة قطر ، أغنى بست مرات من حيث الثروة النفطية ، من أستراليا ، مع أن مساحة الأولى أقل من الثانية بخمس وثلاثين مرة .

إلى آخر ما هنالك من مقارنات مشابهة ، حتى أن حسابات الاقتصاديين تقول أنه إذا لم يزد استخراج النفط في العالم الراسخ عن مليار أو مليار ونصف طن سنوياً في ظروف مشابهة ، فإن احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، ستنفد في غضون ١٢ سنة . في حين أن احتياطيات الكويت يمكن أن تكفي حوالي

(*) أوردت هذه المقارنات ، مجلة الأزمات الحديثة عن المستر كيلي .

١٠٠ سنة ، واحتياطيات الجزيرة العربية ٨٠ سنة ، وإيران ٦٠ سنة ، والعراق ٥٠ سنة - - الخ .

وهذا يعني ، أن منطقة الخليج على حد قول مجلة انتربريس الفرنسية ، يمكن أن تقوم خلال سنوات كثيرة ، بدور المزود رقم واحد بالنسبة للبلدان الغربية .

أن المجموعة الامريكية وحدها التي تسحب حوالي ٣٠٠ مليون طن في السنة ، تحقق بفضل ذلك ٩٠٠ مليون دولار من الارباح الصافية .

والجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة بالذات لا تحتاج الى النفط المستورد حيث ترسل معظم نفط الخليج الى اتون الحرب في شرق اسيا .

وعلى هذا ، فإنه اذا ما اختصرت الثورة العربية في الخليج واستطاع ان تبسط ارادتها عليه ، عندئذ تستطيع قوى الثورة العربية ان تفسح الاستعمار الامريكي بنوع خاص ، وحركة الدائرة في جنوب شرق اسيا كلها عند نهايتها الرهيبة والمحتومة . كما تستطيع ان تجهز على جثة الاستعمار البريطاني ، المريضة ، في اسيا بأسرها .

المستقبل السياسي لبلدان الخليج العربي

إن الملامح العامة التي كانت قد رافقت في ماضى عملية عزو فلسطين واحتلالها من قبل الاسرائيليين ، هي نفسها التي تلوح في افق السياسة الاستعمارية المرسومة الآن اتجاها الخليج العربي . وإن اختلفت في بعض تفاصيلها عن عملية الغزو الصهيوني لفلسطين . ولكن هذا الاختلاف لا يعمدو أن يكون جزئيا لا يمس بشيء الخطوط العريضة لتلك السياسة القاسية التي وحب فيها المستعمرون بلدا عربيا لا يملكون فيه شيئا الى من لا حق لهم فيه على الإطلاق . فمن تلك الملامح العامة والخطوط العريضة التي رافقت عملية استعمار فلسطين ، والتي ترسم في أجواء الخليج العربي وتصارس على أرضه :

- ١ - وجود التسلط الاستعماري البريطاني الذي تجسري تحت (رعايته وحمايته) الهجرة المتقطعة والواسعة التي تعدها حكومة طهران .
- ٢ - اعلان الحكومة البريطانية عن نيتهما لحبب قواتها العسكرية من بلدان الخليج العربي ، وبالذات أيران وجود حزب المال البريطاني في الحكم .
- ٣ - مطالبة الحكومة الايرانية الصريحة (باستعادة حقها في ملكية) بعض بقاع الخليج العربي ، والشكك بعروبة بلدته ، ودفع الامم المتحدة الى اجراء الاستفتاء على ذلك ، كما حدث في البحرين بالذات . حيث أعلنت الحكومة الايرانية عن عاندية البحرين لها ، كما أجبرت الامم المتحدة على اجراء ذلك الاستفتاء . وما تزال سلطات الشاه تدعي ملكيتها لكثير من الجزر العربية الرابضة في مياه الخليج ، كجزيرة أبي موسى الاستراتيجية ، وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى ، اللتين لا تقلان أهمية من حيث موقعهما عن جزيرة أبي موسى .

٤ - تلجأ السلطات الإيرانية بحسب ما تهوّه لها الظروف المتاحة ، الى تثبيت ادعاءاتها الباطلة حول تلك الملكية ، عن طريق القيام بمفاوضات مع الشيوخ والامراء المعنيين ، وغالباً ما تعد هذه السلطات لمفاوضاتها تلك ، اجراء التهديد والوعيد حينئذ ، والمساومة والاعراء حينئذ آخر . باستخدامها سياسة الكسرم والصدقة واستعمال العصا الفليضة ببراعة . هذا فسي الوقت الذي ما زالت تجري فيه عملية تهجير الإيرانيين الى بلدان الخليج العربي .

٥ - ادراك الدوائر السياسية الانجلو-أمريكية وسترategiesهم المشتركة في الوطن العربي خاصة ، والشرق الاوسط عامة ، لتحقيق أن انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي ، انما يضعف الحكام المحليين ، أمام عواصف الانتفاضات الجماهيرية العارمة والثورات الشعبية التي قد تعم ويشتمل واسع بلدان الخليج العربي ، فتستعيد بذلك حقها في الحكم والسيادة الحرة ، كما تمهد الى جماهيرها ، حقوقها المشروعة في استثمار ثرواتها الطبيعية بما يعود عليها بالعيش في ظل حكم تقدمي يعمل على فهم قيود التكتيل الاستعماري التي فرضتها بريطانيا على هذه البلدان ، والاتجاه بها الى البناء والاعمار والتصنيع من جهة ، والوقوف في وجه السياسة العدوانية الاثمة التي تمارسها الدول الامبريالية ضد الشعوب المستغلة المستعبدة في آسيا وأفريقيا - من جهة اخرى .

ذلك ان سياسة الامبريالية العالمية - ومعهم حكومة العدوان الإيراني - يدركون تماماً مدى تأثير اشتعال الثورة في طراز ، وفي عمان المناخنة لامارات الساحل العماني السبع ، بوجه خاص ، على بقية بلدان الخليج العربي : في الوقت الذي ما زالت فيه القسرات البريطانية جاثمة هناك . كما يدركون حقا كافة الابعاد الحقيقية للمواقب المترتبة على سحب قطعات الاستعمار البريطاني من هذه البلدان . ذلك بأن الوضع المتفجر الان يصبح اكثر قابلية على التفجر وامتداد لهيب الثورة الى اكثر بقاع الخليج العربي تهيوًا للثورة . ومنملا يدرك المستعمرون الانجلو-أمريكان للمخاطر الجسيمة التي تتجم عن حلول مثل هذا المناخ الثوري في اجراء الخليج العربي ، فانهم يدركون كذلك ، الاخطار الوخيمة التي يولدها هذا المنساح

ذاته . على الاقطار المتاخمة لبلدان الخليج . إذ أن وقوع هذه البلدان على الجانب الغربي من إيران ، وعند مشرق الجزيرة العربية المتصلق بها التصاقا تاما على امتداد أرضها الشاسعة ، يعني انتقال العجز الساخن الذي تولده الثورة في الخليج ، الى هذين البلدين الخاضعين لمحور السياسة الامريكية . كما يعني ذلك أيضا ، جعل احتمال نشوب الثورة فيهما ، حقيقة مسلما بهما ، قابلة للانفجار بصورة مفاجئة بين يوم وآخر .

لذلك . فإن احتمالات التحول الثوري كامر واقع عتب مسحب القطعات العسكرية البريطانية من الخليج ، قد حدث المسؤولين البريطانيين الى التصريح بنواياهم عما أسموه (بملء الفراغ) فقد صرحت المصادر الدبلوماسية في لندن بتاريخ ١٦-٥-١٩٦٧ - أي قبل عدوان الخامس من حزيران بأيام قليلة - بأن (ولسن) رئيس وزراء بريطانيا ، سيبليخ الرئيس الامريكي جونسون عند اجتماعه به في (٢٦) حزيران ١٩٦٧ أن بريطانيا ستسحب قواتها من منطقة شرقي السويس ، أي الخليج العربي ، وستتم هذه الخطوة تجنباً لحوث « فراغ عسكري » في المنطقة ، ومراعاة لانشغال الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام) .

على أن المسؤولين في الولايات المتحدة لم يؤثروا الاعلان بأنفسهم بعد تلك المحادثات مباشرة . عن نواياهم تجاه اقطار الخليج العربي . وإنما اكتفوا بالايحاز الى حكومة طهران الضالعة في ركايبهم لتشير الضجيج من جانبها حول التخوف من حدوث ذلك الفراغ العسكري المزعوم ، الذي يعني بتعبير واضح ومعنى أكثر افصاحا ، نشوء حالة ثورية وثابة وتواقفة الى احلال الارادة الشعبية محل القسوة الفازية التي يشكل رحيلها افراغ المنطقة من ثقل القيود الاستعمارية التي تشدها الى فلك المائرة الاستعمارية .

غير أن اشتداد عمليات الثوار في طفار وعمان ، وتوسع نطاق رقعتها بشكل وضع المسؤولين الامريكان في دائرة المخاوف من احتمال امتداد هذه الثورة ، قد أخرج هؤلاء المسؤولين عن كتمان تحركاتهم ازاء الخليج ، وذلك حين صرح وكيل وزير الخارجية الامريكية ، يوجين روستو ، في العشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٦٨ قائلا بـ « أنه يجري في الوقت الحاضر ، اتخاذ الاجراءات اللازمة للـ (الفراغ) ! الذي يتركه انسحاب القوات البريطانية من شرقي

السويس . . وأن الاجراءات التي تتخذ من أجل عقد اتفاق للأمن .
تتم بالتعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأخرى
في هذه المناطق .

وتعبر روستو ، بعض الدول الأخرى في هذه المناطق ، يبدو
مزيجا بين الموضوع والخوض . . إلا أن صحيفة الأوبزرفر البريطانية
قد أفصحت عنه في مقال لها نشرته بتاريخ ١١-٨-١٩٧٠ موضحة
فيه الخطوط العريضة لتلك « الاجراءات اللازمة » ؛ وذلك في ثلاث
نقاط ، هي كما جاءت في مجلة الهدف البيروتية :

- ١ - حمل المشيخات الصغيرة بساحل الخليج العربي على التخلي
على خلافاتها والانضمام في اتحاد فدرالي .
 - ٢ - حمل امارات ساحل الخليج العربي على الوفاق مع السعودية .
 - ٣ - تشجيع بعض دول المنطقة وإيران على تنسيق دفاعهما في منطقة
الخليج العربي حتى تستطيعا الحصول محل بريطانيا .
- أن هذه النقاط الثلاث ، لا تختلف بشيء عما أدلى به يوجين
روستو حين قال بضرورة التأكيد على « قيام كتلتان إقليمية في
المنطقة » وبـ « أن هناك دولا تهتم بتولي مسؤولية اقرار الأمن الإقليمي
لمنطقة الخليج ، ومن بينها إيران وتركيا وباكستان والسعودية
والكويت » لاسيما وأن « جميع هذه الدول ما عدا إيران ، قد نفت
اشتراكها بأي حلف إقليمي » . ورغم ذلك ، فإن هذا النفي « لا يعني
مطلقا - حسب ما يدل عليه تصريح روستو - أن الاستعمار الانجلو -
أمريكي ، قد عدل عن الاستمرار في تنفيذ خطته للـ « ما يسمى
بالفراغ » . وبغض النظر عن التسميات ، فإن خططا استعمارية قد
درست وبوضوح بتنفيذها فعلا ، بهدف الحفاظ على الوجود الاستعماري
في المنطقة تحت أي شكل غير شكل الاحتلال العسكري المباشر ،
الذي بدأ يثير المتاعب الكثيرة والمرهقة للدول الاستعمارية ، مثلما
أصبح وجود هذا النوع من الاحتلال ، حافزا قويا على تفجير
الانتفاضات وأشعال قنبيل الثورة .

أن دارس تلك النقاط الثلاث ، ومجمل المخطط البريطاني
لما سيكون عليه الخليج العربي ، الذي أبلغه السير دوغلاس هيوم
إلى مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٦ تموز ١٩٧٠ حول هذه
القضايا نفسها ، ليدرك دون أي تردد أن هناك تخطيطا بين بريطانيا
والولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن اتباع سياسة موحدة تجاه

مستقبل الخليج العربي ، وأنه عهد أمر تنفيذه الى الدول السائرة في
ركابهما بالمنطقة . فقد ذكر هيوم : ان « من المهمات الملحة » ! اقامة
جو مناسب لتسوية النزاعات المحلية في المنطقة ، والتشاور مع زعماء
الخليج حول أفضل السبل التي يمكن لبريطانيا المساهمة فيها ،
في الطابع الذي سيتخذه الاستقرار في المنطقة » .

ومما يوضح أمر ذلك المخطط المشترك ، هو ان وزارة الخارجية
البريطانية كانت قد اعلنت في ٩ تموز ١٩٧٠ أن السير اليك
دوغلاس هيوم سيتوجه الى بروكسل لمقابلة شاء ايران والبحث معه
في مسائل تتعلق بالخليج ، وأنها تجري الان بالوسائل الدبلوماسية،
مشاورات مماثلة مع الدول العربية الاخرى في الخليج ، . وذلك
تنفيذا لما سبق أن رسمته بريطانيا من مستقبل الخليج ، وما اعلنت
عنه بلسان جورج طومسون وزير خارجيتها ، في ١٩-١-١٩٦٧ من
« ان سياسة الحكومة البريطانية هي تشجيع التعاون ليس فقط
بين هذه الامارات العربية ، وبمضها الاخر ، وانما بينها وبين جاراتها
الاكبر منها » ، أيضا ، املا منه « في أن يؤدي ذلك التعاون في النهاية
الى ايجاد نظام بديل للأمن » ! في هذه المنطقة الحساسة من الوطن
العربي .

وكما أوضحنا الولايات المتحدة الامريكية ان حرية هذا البديل
بدعوتها الى اقامة تكتلات اقليمية تضم « الدول التي تهتم بتولي
مسؤولية اقرار الامن الاقليمي لمنطقة الخليج » ، كذلك أكد المسؤولون
البريطانيون والمصادر الاعلامية في بريطانيا أن وزير الدولة البريطاني
المستر روبرتس قد قدم « اقتراحا دعا الى اشتراك ايران والسعودية
والكويت وامارات الخليج في دفاع مشترك »^(٥) وذلك خلال الزيارة
التي قام بها في كانون الثاني ١٩٦٨ تأكيداً لمباحثاته التي اجراها
في زيارة سابقة لايران كانت في تشرين الثاني من عام ١٩٦٧ .

ولكن المعلومات المنقولة عن المصادر الامريكية المؤثوقة ، ذكرت
بان الولايات المتحدة تعهدت بان تحافظ على الاوضاع الراهنة في
الخليج ، والا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج . . وان الولايات
المتحدة ابلقت ايران والدول العربية المهتمة بشؤون الخليج ، بان

^(٥) ولد امر على التقري ، قبل قليل ان جميع هذه الدول ما عدا ايران ، قد
نلت اشتراكها في هذا المشروع .

أي نزاع سيقوم بين الطرفين ، سيكون النفوذ الشيوعي من التغلغل إلى المنطقة ، وتحويلها إلى منطقة اضطرابات . ١ .

وقد جاء الاعلان عن ان الولايات المتحدة لن تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج ، مثيرا لحفيظة الرجعية الايرانية الطامعة في هذه البقعة الاستراتيجية من الوطن العربي . ولذلك ، فقد أجرى الشاه محادثات بهذا الشأن في اوائل عام ١٩٧٠ مع الرئيس الامريكسي نيكسون . والذي يبدو من خلال التبدل الملموس الذي طرأ على مطالبة ايران بالبحرين ، عقب تلك المباحثات ، هو أنها قد أدت إلى تقويض هذه الخلافات على أساس تقسيم مناطق النفوذ في الخليج العربي والتحالف ضد العدو المشترك المتمثل بحركات التحرر العربي . كما يدل على التوصل إلى مثل هذا الاتفاق كذلك هو السكوت المطبق الذي نلاحظه على السياسة الامريكية إزاء مطالبة ايران بجزر أبي موسى وطنب الكبرى والصغرى ، وتهديد الأخيرة باستخدام القوة للاستيلاء على هذه الجزر ؛ هذا يعد ان كانت الولايات تتكلم بلغة جازمة وقاطعة بالا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج .

ومما يؤكد صحة ذلك أيضا ، هو ما أورده صحيفة (آيندگان) المقربة من الحكم الايراني بتاريخ ٩-١١-١٩٧٠ ، إذ قالت : ان ايجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبي موسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى ، سيكون ايران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج . وان العدو - أي الثورة العربية - لو أفلح يوما في السيطرة على هذه الجزر ، فانه سيكون من شل حركة تصدير النفط الايراني الذي يعتبر ذا أهمية حيوية بالنسبة لايران .

لذلك ، فقد أعلنت سلطات الشاه عن اعتزامها على استخدام القوة لتثبيت حقوقها في بعض الجزر الواقعة في المدخل الشرقي للخليج ، العربي . كما أقرنت اعلانها هذا الذي اعتبرته بمثابة انذار لحكام وامراء الخليج ، بأنه سيكون في أعقاب قيام الحكومة البريطانية بسحب قطعاتها العسكرية من أقطار الخليج ؛ وانها سوف لن تتصرف باتحاد هذه الامارات ، ما لم يعترف امراء وحكام دول الاتحاد بملكية ايران لهذه الجزر .

وأمام حالة التفكك التي تعانيها الأمة العربية ، وانشغال الدول المتحررة منها في مواجهة العدو الاسرائيلي وسائر المؤامرات

الرجعية ، ومتابعة التواطؤ الاستعماري - الإيراني ، فقد تصادت السلطات الإيرانية في الإعداد لتنفيذ مخططاتها العدوانية وبشكل سافر حين راحت تقوم بمناورات عسكرية واسعة في مياه الخليج بالاشتراك مع القوات البريطانية . فقد أعلنت صحيفة آيندكان العائدة بتاريخ ١٦-١١-١٩٧٠ عن أن المناورات التي شرعت بها القوات الإيرانية منذ العاشر من الشهر الجاري ، في مياه الخليج ، ما زالت جارية . وأن بوارج القوات البحرية الإيرانية والبريطانية ، ساهمت في هذه المناورات واستعملت خلالها الغاما مضطيسية وصوتية وميكانيكية .

وأشارت الصحيفة كذلك الى . أن المدمرات التي تقوم منذ أيام بأعمال تكتيكية تحت سطح البحر ، قامت برد الحملات القتالية التي شنتها طائرات القنص الإيرانية . وأن وحدة الهجوم بالصواريخ التابعة للبارجة (آرئيس) تشن الهجوم على مدمرة بريطانية ، وعلى طائرة بدون طيار . كما أن هجمات أخرى قد شنت خلال ذلك ، على مدمرات وغواصات بريطانية أيضا .

ولا يبقى أمامنا الآن سوى احتمالين ، هما اللذان سيقرر في ضوءهما ما يمكن أن تتخذه السياسة الاستعمارية من منطقات . وهذان الاحتمالان هما :

- ١ - فشل أو نجاح الجهود المبذولة ، لاجتاد نظام بديل للأمن ، بعد سحب القوات البريطانية ، عن طريق ، إقامة تكتلات اقليمية ، تأخذ على عاتقها مهمة التصدي لحركة الثورة العربية وابقاء المنطقة سائرة في فلك مصالح الامبريالية العالمية .
- ٢ - الدور الذي تستمد لان تلعبه إيران في الخليج وفقا لما تمليه السياسة الامريكية في المنطقة ، وبتحريض الصهيونية العالمية ، في ضوء ما سنسفر عنه معارك الثورة العربية مع الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين وانكاساتها على حركة التحرر العربي ونموها في بلدان الخليج بوجه خاص .

المصادر :

- ١ - الخليج العربي والعلاقات الدولية - دكتور محمود علي الداود .
- ٢ - الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي - دكتور سيده نوفل .
- ٣ - الموقع الاستراتيجي العربي - هشام الكيلاني .
- ٤ - الاستعمار في الخليج الفارسي - دكتور صلاح العقاد .
- ٥ - جزيرة العرب - تأليف جان جاك بيربي - ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز .
- ٦ - الصراع على الخليج العربي - سليم طه التكريتي .
- ٧ - القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر - دكتور عبدالامير محمد أمين .
- ٨ - سكة حديد بغداد - دكتور لؤي بحري .
- ٩ - احاديث عن الخليج العربي - دكتور محمود علي الداود .
- ١٠ - البحرين لؤلؤة الخليج - محمود بهجة سنان .
- ١١ - مجلة الغد - العدد الثاني - مقال اعده السيد حربي محمد ، عن (الاستراتيجية الانكلوامريكية في الخليج العربي) .
- ١٢ - الخليج العربي في ملونات المؤرخين البلدانين الاقدمين - فؤاد جميل - مجلة سومر ١ و ٢ لسنة ٩٦٦ المجلد الثاني والعشرون .
- ١٣ - كفاح عمان - اصدار مكتب دولة امامة عمان في بغداد .
- ١٤ - المسألة العمانية - اسماعيل البوهلال - الملحق الصحفي في مكتب عمان في بغداد .
- ١٥ - اربعة قرون من تاريخ العراق - تأليف ستيغن هيمسلي لونكريك - ترجمة جعفر الخياط .
- ١٦ - ملف رقم (١ و ٥) من محفوظات قسم المعلومات (الارشيف) بديوان وزارة الاعلام .
- ١٧ - مجلة الهدف البيروتية . الاعداد المرقمة (٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧) .

المحتويات

الصفحة

٣	المقدمة
٦	مدخل في أهمية الخليج العربي قديماً وحديثاً
١٤	تصارع الاطماع الدولية على الخليج العربي ومراحل تغلغل الاستعمار البريطاني فيه
١٨	البصرة بين النفوذ البريطاني والتحرك العثماني المعاكس أو بداية التسلل البريطاني للخليج
٢٦	معاهدات وموانيق التغلغل الاستعماري البريطاني في الخليج العربي
٤١	التنقيب عن نفط الخليج بداياته وامتيازاته وكمياته أهمية الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية الحديثة
٥٢	بعض المقارنات بين نفط بلدان الخليج ببعض دول أخرى
٥٨	المستقبل السياسي لبلدان الخليج العربي
٦١	المصادر
	خارطة الخليج العربي

وزارة الاعلام

سلسلة الكتب الاعلامية

صدر عن هذه السلسلة :

- ١ - الاستثمار المباشر للنفط في العراق
- ٢ - عمان وبعض جزر المحيط الهندي
- ٣ - مؤتمر لجان السلام الاسيوية - العربية
- ٤ - الاحواز المدينة العربية الخالدة
- ٥ - القضية الكردية ٠٠ اصدقاء الحل السلمي عربيا
- ٦ - المعالم الاساسية لخطة التنمية القومية للسنوات ٧٠ - ١٩٧٤ في العراق
- ٧ - دراسات نفطية .
- ٨ - السجناء العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي (باللغة الانكليزية)
- ٩ - اسرائيل تنتهك حقوق الانسان (باللغة الانكليزية)
- ١٠ - مناقشات مختارة عن فلسطين (باللغة الانكليزية)
- ١١ - مبحث في الراديو الاسرائيلي

وسيصدر :

- ١ - شط العرب نهر عراقي
- ٢ - تاريخ عربستان والوضع الراهن في ايران

